البيئة الأمنية لمنطقة الخليج العربي
رؤى متعددة ومصالح مختلفة

أ.م.د. باقر جواد كاظم (*)
drbaqr@hotmail.com

الملخص :

شهدت البيئة الأمنية لمنطقة الخليج العربي طيلة العقود الماضية أوضاعاً إقليميةً غير مستقرة إبتداءاً من الحرب العراقية – الإيرانية، الاحتلال الأمريكي للعراق، وما تضمنته التفاعلات الإقليمية من تطورات في البرنامج النووي الإيراني والقضية السورية ومستجدات أدوار القوى الإقليمية والدولية فيها، كل هذا أفرز تحديات غير مسبوقة فرضت نفسها بقوة على الأوضاع الداخلية في دول المنطقة، فضلاً عن تنامي أدوار بعض القوى الإقليمية بشكلٍ يختلف عما أدته في السابق، وعلى رأسها إيران وتركيا التي تمكنت من تعزيز دورها بحيث أصبحت في موضع المنافسة مع القوى الكبرى في المنطقة (الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الإتحادية)، الأمر الذي إنعكس في تعدد المشروعات المطروحة لأمن المنطقة من قبل هذه القوى التي تحاول وضع أطر ومبادرات محددة للبيئة الأمنية تخدم مصالحها وأهدافها بعيداً عن مصالح دول المنطقة.

(*) رئاسة الوزراء.

ARABIAN GULF SECURITY ENVIRONMENT: MULTI-VISIONS AND DEFFIRINT INTERESTS

Assestant Prof, Dr. Baqer Jawad Kadhim
Council of Ministers

Abstract:

The security environment of the Arab Gulf region has witnessed over the past decades unstable regional situations (the Iraq-Iran war, the American occupation of Iraq, and the developments in the regional interactions in the Iranian nuclear program and the Syrian issue and the developments of the roles of regional and international powers in them), all of this produced unprecedented challenges imposed Itself is strongly dependent on the internal conditions in the countries of the region, in addition to the growing roles of some regional powers that differs from what it previously did, and on top of them are Iran and Turkey, which have been able to enhance their role so that they are in a position of competition with the major powers in the region (the United States of America and the Russian Federation). What is reflected in the multiplicity of projects for the security of the region that are trying to develop specific frameworks and initiatives for the security environment that serve their interests and goals away from the interests of the countries of the region.

المقدمة:

شهدت منطقة الخليج العربي تحولات كبيرة منذ بداية الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وهي التحولات التي ربما تفوق في حجمها وتأثيرها وتطورها مجمل ما شهدته المنطقة عبر تاريخها الطويل.

وعلى الرغم من كل التحديات التي واجهت أمن المنطقة طيلة العقود الماضية نتيجة الأوضاع الإقليمية غير المستقرة ابتداءاً من الحرب العراقية – الإيرانية ، الاحتلال الأمريكي للعراق ، تطورات في البرنامج النووي الإيراني ،القضية السورية ومستجدات أدوار القوى الإقليمية والدولية فيها، كل هذا وضع المنطقة امام تحديات غير مسبوقة

عكست نفسها بقوة على الأوضاع الداخلية لدول المنطقة، فضلا عن تنامي أدوار بعض القوى الإقليمية في تفاعلات المنطقة وقضاياها المختلفة وعلى رأسها إيران التي تمكنت من تعزيز دورها بحيث أصبحت في موضع المنافسة مع القوى الكبرى في المنطقة ، الأمر الذي وجد صداه في تعدد المشروعات المطروحة لأمن المنطقة والتي تحاول وضع أطر ومبادرات محددة للبيئة الأمنية تخدم مصالحها وأهدافها بعيداً عن مصالح دول المنطقة.

لم تقتصر مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ على التهديدات من قوى إقليمية أو دولية فحسب، بل امتدت لتشمل تهديدات أمنية مباشرة تنبع أساسًا من الداخل[١] وتتمثل في تصاعد موجة العنف و"الإرهاب"[٢]، وهو ما سيضع المنطقة على وفق العديد من الآراء في حالة من عدم الاستقرار ، ولاسيما مع غياب رؤية واضحة حول مستقبل الترتيبات الأمنية للمنطقة بين دول المنطقة والقوى الكبرى من ناحية، وتصاعد حدة الأزمات الإقليمية لدرجة يصعب التنبؤ بمساراتها المستقبلية من ناحية ثانية.

يستعرض البحث مختلف الرؤى والمشروعات الجديدة المطروحة لأمن المنطقة من خلال إنشاء آليات أمنية جديدة ومبادرات جديدة لإدارة النظام الأمني ، ورغم ما يقال من أن هذه المبادرات تتشارك هدفاً مشتركاً واحداً هو الأمن الإقليمي، ولكن لكل منها مقاربة ونتائج مختلفة في ظل معضلة أمنية معقدة لا يبدو في الأفق أي حل ناجع لها ويكمن تعقيدها بتضارب الرؤى للقوى الفاعلة إذ تسعى إيران إلى خروج القوات الأميركية، كي تتمكّن من ممارسة ما تعده سلطتها المُحقّة على المنطقة وهي تستبعد أي دور للقوى الخارجية والأجنبية، وتسعى لطمأنة الدول العربية إلى نياتها ؛ في حين تريد دول الخليج العربية من الدور الأمريكي في المنطقة موازنة القوة الإيرانية، بينما هناك الرؤية الأمريكية التي وضعت تصوراتها الخاصة بالنظام الأمني الفعال والأكفأ من منظور مصالحها الخاصة ، فضلاً عن الرؤية الروسية ذات الصلة بكيفية بناء بيئة أمنية تضمن الإستقرار في المنطقة بعيداً عن هيمنة طرف معين على مجمل تفاعلاتها مع الأخذ بنظر الإعتبار مصالح الآخرين على وفق القانون الدولي.

كما تأتي هذه الدراسة في ظل تصاعد العديد من الآراء بضرورة الإدراك الإقليمي أن المظلة الأمنية الأمريكية التي كانت الضامن الأساس لبيئة المنطقة والطرف الأساس في بُنيتها الأمنية طوال المدة الماضية، رغم ما قد تحققه لها من ميزات على المدى القصير، إلا أن مخاطرها سوف تتصاعد على المدى الطويل، خاصةً وأن القوى المؤثرة إذا ما تعارضت مصالحها مع دول المنطقة فهي قد تضحي بمصالح غيرها من الدول مهما كانت مكانتها في سياستها.

أولاً: أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث ببيانه الرؤى والمشروعات المختلفة المطروحة لأمن المنطقة ، وسعيها لإنشاء آليات أمنية ومبادرات جديدة لإدارة النظام الأمني من قبل القوى الفاعلة ، وما تتضمنه تلك المبادرات من سياسات مختلفة لإدارة طبيعة العلاقة بين القوى الفاعلة من جهة، ومواجهة مستجدات البيئة الإقليمية من تحديات ومشاكل وقضايا مختلفة من جهة أخرى.

ثانياً: مشكلة البحث:

مشكلة الدراسة تكمن في حقيقة كون العديد من النظريات والتصورات المتعلقة بضمان الأمن في المنطقة قد تعددت وإرتبطت بسياسات القوى الفاعلة في عموم تفاعلات البيئة الأمنية للمنطقة وطرحها لرؤى وصيغ مختلفة ذات صلة ببناء هيكلية جديدة لتلك البيئة، وهو الأمر الذي يلقي بالعديد من الصعوبات في هذه الدراسة ويدفع بنا لصياغة سؤال مركزي ينطلق البحث للإجابة عنه وهو :

((ما هي الصيغة الأفضل قبولاً لبناء بيئة أمنية جديدة للمنطقة))

ولأجل ذلك سيحاول الباحث الإجابة على التساؤلات الآتية:

١- ما هي طبيعة البيئة الأمنية الراهنة في المنطقة؟

٢- ما هي الرؤية الإيرانية للبيئة الأمنية في المنطقة ؟

٣- ما هي الرؤية الروسية لطبيعة البيئة الأمنية المقترحة ؟

٤- ما هي الرؤية الأمريكية لواقع حال البيئة الأمنية والمقترحات بصددها؟

٥- ما هو مستقبل البيئة الأمنية في المنطقة؟

ثالثاً: فرضية البحث:

سبيلاً للإجابة على الأسئلة سابقة الذكر عمدت الدراسة الى تبني الفرضية الآتية:

" إن الرؤى المطروحة لإعادة بناء هيكلية البيئة الأمنية للمنطقة ترتبط بصورة مباشرة بمصالح القوى الفاعلة فيها ونمط علاقاتهم المختلفة".

رابعاً : مناهج البحث :

إعتمد الباحث للوصول الى غايته على المنهج التاريخي لبيان تطور طبيعة التفاعلات الأمنية إضافةً الى المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الاسباب الكامنة وراء إختلاف الرؤى المطروحة ومقارنتها مع بعضها البعض.

خامساً : هيكلية البحث:

طبيعة البحث اقتضت تقسيمه الى خمسة مطالب، فضلاً عن مقدمة وخاتمة، إذ تم في المطلب الأول دراسة طبيعة البيئة الأمنية الراهنة وتطورها من حالٍ إلى آخر وهو ما إنعكس على علاقات القوى الإقليمة وكيفية تأثيرها على رؤية القوى الفاعلة فيها، بينما تناولنا في المطلب الثاني الرؤية الإيرانية لماهية وطبيعة العلاقات بين القوى الكبرى ودول المنطقة، وعمدنا في المطلب الثالث الى دراسة الرؤية الروسية ذات الصلة ببناء بيئة جديدة متوازنة لعموم مكوناتها الفاعلة، بينما تم في المطلب الرابع بيان طبيعة الرؤية الأمريكية تجاه تطورات البيئة الأمنية والمقترحات ذات الصدد بشأنها، ودرسنا في المطلب الخامس طبيعة مستقبل تفاعلات البيئة الأمنية.

المطلب الأول:البيئة الأمنية الراهنة:

تتميز البيئة الأمنية في المنطقة بالتعقيد الشديد كونها تضم العديد من القضايا الإستراتيجية المؤثرة على تفاعلات معظم الأطراف الإقليمية والدولية وهو ما انعكس في طبيعة الهيكل الأمني الموجود أو المقترح والمُراد تطبيقه في المنطقة لمعالجة ما يعتري هذه البيئة من أوجه خلل[٣] ، ومن ثم وجود أنماط معقدة من العلاقات القائمة على الترتيبات المتعددة الأطراف

والثنائية والثلاثية[٤]، ولأن عملية ضبط تطورات وتفاعلات هذه البيئة كان في السابق يتم عن طريق الدور الأمريكي والقبول الإقليمي به ، إلا إنه إختلف جذرياً لمرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ .

إن ظهور مخاوف أمنية جديدة ناجمة عن تحديات وتهديدات غير تقليدية في المنطقة أدى بالبيئة الأمنية أن تكون غير مستقرة ولا يمكن التنبؤ بمخرجات تفاعل مختلف أطرافها، وهو ما يتفاعل مع غياب الآليات الناجعة للتعامل مع تلك التحديات والمقرونة بتنامي أدوار عدد من القوى الإقليمية في المنطقة ، ما أدخل هذه البيئة في مرحلة جديدة من التفاعلات لا تتصف بالبساطة من جانب ، وتتميز بتعدد الرؤى المطروحة للإستجابة لها من جانب آخر[٥]، ومن ثم ظهرت الحاجة الى بناء بيئة أمنية جديدة تختلف عما كانت عليه في السابق.

إختلفت الرؤى في تحديد مفهوم البيئة الأمنية للمنطقة بإختلاف رؤية القوة المهيمنة أو المسيطرة عليها[٦]، فقد كان معنى أمن المنطقة خلال مرحلة الوجود البريطاني في منطقة الخليج ينصرف إلى تحقيق السلام أي ضمان السيطرة الكاملة لبريطانيا على مقدرات منطقة الخليج كلها، وبعد الانسحاب البريطاني من الخليج عام ١٩٧١ أخذ مفهوم أمن الخليج منحىً آخر[٧] ، إذ أصبح يعني المحافظة على استقرار النظم في الخليج وضمان تدفق النفط وحرية الملاحة البحرية من وإلى المنطقة، وهو ما أبرز الحديث عن أهمية المكونات الأمنية والاقتصادية والسياسية جنباً الى جنب وفي بوتقة واحدة، وهو ما تزامن مع بدء تنامي الدور الأمريكي فيها.

إرتبط موضوع امن المنطقة بمرور الزمن بطبيعة مصالح وأهداف الولايات المتحدة الأمريكية بعد ان عمدت إلى إشغال المكانة التي كانت بريطانيا تضطلع بها ضمن سياسة (ملء الفراغ)[٨]، وبسبب ذلك ظهرت الكثير من المبادئ والاستراتيجيات الأمريكية التي ارتبطت بأسماء عدد من الرؤساء الأمريكيين، مثل مبدأ نيكسون القائم على " سياسة التدخل غير المباشر في الخليج من خلال الاعتماد على قوى إقليمية (إيران –السعودية)، أو ما أطلق عليه سياسة" العمودين"، ثم مبدأ كارتر بعد اندلاع الثورة الإيرانية عام

١٩٧٩، الذي يقوم على سياسة التدخل المباشر، من خلال تشكيل قوات للتدخل السريع، والسعي للحصول على تسهيلات بحرية وقواعد برية في الدول العربية الخليجية ، ومبدأ الاحتواء المزدوج في ظل إدارة كلينتون، ومبدأ" بوش "الاستباقي[٩]، ومن ثم سياسة أوباما لتقليل الالتزام الأمني وما تضمنته من سياسات فرعية وإنتهاءاً بسياسات ترامب المختلفة لتقليل الإلتزام الأمريكي في المنطقة، وكل هذه السياسات كانت لضبط تطورات البيئة الأمنية وتفاعلاتها المختلفة لصالح الدور الأمريكي ومصالحه المختلفة.

شهدت المنطقة مع نشوب الحرب العراقية الإيرانية مرحلة جديدة لتطور مفهوم الأمن فيها ، وهو ما ترتب عليه مخاطر كبيرة لأمن المنطقة[١٠] كون الخليج ممر مائي تجاري وأساسي لحاملات النفط ومصدر للثروة في دول المنطقة، ومن ثم إقتران الإستقرار العالمي بإستقرار المنطقة[١١]، وهو ما أضفى على المنطقة أهمية خاصة.

جاءت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ لتشهد معها المنطقة تداعيات جديدة في صميم تفاعلاتها المختلفة إذ برزت الولايات المتحدة كأبرز دولة مؤثرة وقيامها بعقد العديد من الإتفاقيات الأمنية والعسكرية مع دول الخليج العربي بشكل منفرد وثنائي[١٢] وكبديل للأمن الجماعي في المنطقة، وهو ما جعل الدور الأمريكي فيها الضامن الأساس والمؤثر في تفاعلاتها ، وإقترانها بطبيعة مستجدات هذا الدور طوال تلك المدة، وهو ما أقترن بطبيعة القبول الإقليمي لتأدية مثل هذا الدور.

تميزت البيئة الأمنية في هذه المرحلة بوجود ركائز عدة لتفاعلاتها تمثلت بالآتي:

١- إعطاء أولوية لاستخدام القوة العسكرية والتدخل المباشر والتواجد العسكري[١٣] لمواجهة أي تهديد للنفوذ والمصالح الأمريكية في المنطقة، وشملت:

أ. تشجيع الإتفاقيات الدفاعية الإقليمية الجماعية بين دول مجلس التعاون وتعزيزها لتمكين هذه الدول من التعاون معاً خلال مرحلة التوتر الشديد في المنطقة

ب. تعزيز القدرات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

هذه المحاور إعتمدتها دول مجلس التعاون الخليجي كأساس للأمن الإقليمي في المنطقة وهو ما تضمن بين طياته :

أ. التراجع عن مفهوم " الأمن الجماعي" الذي كان سائداً طوال المدة الماضية التي تلت الحرب العراقية الإيرانية.

ب. التخلي عن إطار" إعلان دمشق " * الذي سبق وأن تم الاتفاق عليه بين دول المنطقة لضمان أمن دول الخليج العربي(آنذاك).

ج. إستبعاد إيران عن إطار الأمن الجديد الذي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية بناءه في المنطقة في المراحل السابقة.

د. توقيع دول المنطقة لإتفاقيات أمنية ثنائية مع الولايات المتحدة وأطراف دولية أخرى.

٢- الاحتواء المزدوج للعراق وإيران(في تلك المرحلة) ، والهدف المباشر لهذه السياسة كما أوضحه عدد من الاستراتيجيين الأمريكيين[١٤] هو أن للولايات المتحدة مصلحة كبرى في منع ظهور قوة تحمل نزعة سيطرة إقليمية في أي بقعة من العالم ولاسيما إذا كانت قوة قادرة على تهديد الأمن والاستقرار العالمي عبر استخدام القوة.

لذا كان إنتهاج سياسة الاحتواء المزدوج تعبيراً عن تقييم أمريكي مفاده أن نظامي الحكم في العراق وإيران يعاديان المصالح الأمريكية في المنطقة، وعليه فإن الولايات المتحدة لم تعد تقبل بعد حرب الخليج الثانية بسياسة" توازن القوى " التقليدية التي كانت تعتمد على دعم إحدى الدولتين إيران والعراق لتوازن الأخرى[١٥].

إذن شهدت البيئة الأمنية في هذه المرحلة فاعلية وهيمنة أمريكية على مجمل تفاعلاتها والمقترنة برغبة وقبول إقليمي بتأديتها لمثل هكذا دور كما هو مبين في شكل رقم (١).

شكل رقم (١) مركزية الدور الأمريكي في التفاعلات الأمنية

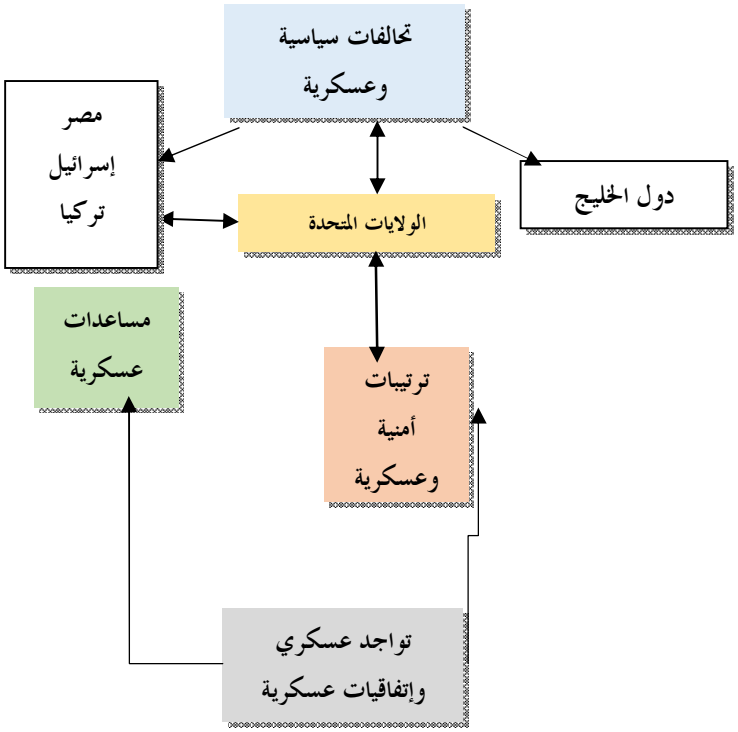

(الشكل من إعداد الباحث)

لذا فإن خريطة التفاعلات الإقليمية لمرحلة ما قبل ٢٠٠٣ كانت تتميز بالعديد من العوامل المهمة وعلى النحو الآتي:

١. مركزية الدور الأمريكي في التفاعلات الإقليمية ذات الطابع الأمني والعسكري.
٢. إنفراد الدور الأمريكي بمجريات تفاعلات هذه البيئة وعدم وجود أدوار مكافئة ومنافسة له فيها مقروناً بالرغبة الإقليمية لتادية مثل هذا الدور.
٣. وجود العديد من الإتفاقيات الثنائية للولايات المتحدة مع دول المنطقة وخاصة دول الخليج العربي.

٤. محدودية أدوار القوى الإقليمية والدولية في صياغة أنماط التفاعلات المختلفة وأحياناً إستبعاد لبعض القوى(إيران).
٥. عدم الثقة والشك بأدوار بعض القوى الإقليمية.
٦. السعي الأمريكي للإعتماد على أدوار بعض قوى المنطقة أو من خارجها لدعم سياساتها فيها (مصر،إسرائيل وتركيا).
٧. عدم وجود ترتيبات أمنية متعددة الأطراف لصياغة هيكلية جديدة أمنية للمنطقة، خاصةً وأن معظم الطروحات في تلك الفترة كانت عبارة عن سياسات بين القوى الفاعلة لمواجهة أدوار القوى الأخرى.

ومن ثم إتصفت البيئة الأمنية بقلة المبادرات المطروحة لصياغة بيئة أمنية جديدة والمقرون بنوع من التوازن الإقليمي[١٦] بين القوى الفاعلة والمؤثرة في تلك الفترة على مجمل تفاعلات المنطقة والمسيطر عليه من قبل الدور الامريكي.

إتسمت التطورات التي شهدتها المنطقة لمرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ بالسرعة والخطورة والتعقيد[١٧] مما إنعكس على مجمل تفاعلات البيئة الأمنية وأدخلها في مرحلة جديدة من عدم الاستقرار والشك وإنعدام اليقين بين مجمل أطرافها من جانب ، ومعه أصبح أمن المنطقة ليس شأناً محليّاً فقط، وإنّما هو قضيّة ذات أهميّة بالغة للعديد من الأطراف، على المستويين الإقليميّ والدوليّ[١٨] من جانبٍ آخر.

أفرزت عملية الاحتلال الأمريكي للعراق في هذا الصدد معطيات أمنية جديدة إنعكست بشكل أو بآخر على دول المنطقة ،وشكلت المحددات الحاكمة لرؤيتها إزاء الترتيبات الأمنية المقترحة لأمنهم[١٩] من حيث:

١. تزايد ارتباط الولايات المتحدة بالعراق، واتجاه واشنطن إلى جعله، قاعدة مهمة في بناء نظام أمني إقليمي جديد في المنطقة (آنذاك)[٢٠].
٢. تحول الولايات المتحدة إلى طرف إقليمي مباشر في منطقة الخليج بعد غزوها للعراق، وما صاحب ذلك من إعادة صياغة علاقاتها مع دول المنطقة.

٣. تنامي الدور الإيراني بما لا يسمح غض النظر عنه في تقرير مجريات تفاعلات المنطقة

تميزت البيئة الأمنية في هذه المدة بأهمية الوجود العسكري الأجنبي والأمريكي والذي إتخذ أبعادًا جديدة، فرغم كونه موجهاً لصد أي تهديد إيراني من أي نوع (على وفق وجهة نظرهم)[٢١]، لكنه لم يعد يعبر فقط عن أدوار ووظائف تتعلق بخدمة أهداف ومصالح قوى دولية كبرى في المنطقة ، لكنه أضحى ركنًا أساسيًا من أركان الإستراتيجية الأمنية لعموم دول المنطقة، وهو ما لم يستمر في فاعليته طويلاً، بل على العكس دفعت المنطقة إلى حالة من عدم الاستقرار الأمني، فالإتفاقيات الدفاعية والأمنية التي عقدتها دول مجلس التعاون مع القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة [٢٢] أسهمت في جعل المنطقة تعيش حالة من سباق التسلح، بل إن التواجد العسكري الأجنبي (الذي كان يفترض أن يكون أحد عوامل تحقيق الأمن والاستقرار على وفق وجهة النظر الأمريكية وبعض دول المنطقة) أفرز متغيرات سلبية على الأمن والإستقرار الداخليين والتي بدأت تظهر بوضوح على شكل تنامي الغضب الشعبي في دول الخليج إزاء هذا التواجد، الذي وفرّ فرصة ملائمة لظهور ما يسمى الحركات والتنظيمات المتطرفة التي إنتشرت في المنطقة[٢٣]، فضلاً عن تراجع دول المجلس عن التفكير في تطوير نظام الأمن الجماعي خارج المظلة الأمريكية[٢٤].

شهدت البيئة الأمنية الراهنة أدواراً متميزة لبعض القوى يختلف عما أدته قبل عام ٢٠٠٣ ، ومنها تركيا، التي وجدت نفسها بعد إحتلال العراق[٢٥]، في قلب التطورات "الشرق أوسطية" ومعنية مباشرة بما يجري إلى الجنوب من حدودها، مما أوجب عليها تكييف سياستها الخارجية بصورة تلائم الواقع الدولي والإقليمي معاً وذلك بهدف تفعيل موقعها في النظام الإقليمي الشرق أوسطي الجديد المزمع إقامته[٢٦] بما يجعلها "دولة مركزية "، لذا بحثت عن إطار إقليمي تشارك في علاقاته، مما ينعكس بضرورة أخذها بنظر الإعتبار عند مناقشة أية مشاريع محتملة لتغيير طبيعة البيئة الأمنية الراهنة في المنطقة من قبل القوى الفاعلة فيها.

لذا حظيت المنطقة وضمن إطار المشاركة في مساعي بناء هيكلية جديدة للبيئة الأمنية بإهتمام كبير من قبل صُناع السياسة الخارجية التركية لما تمثله هذه المنطقة من أهمية جيوسياسية للأمن القومي التركي، فضلاً عن كونها المجال الحيوي لسياستها الخارجية، من خلال تبني سياسات جديدة تعكس الرؤية التركية الساعية إلى بناء ترتيب إقليمي جديد والخروج من دور (الهامش) الذي كانت تؤديه في السابق الى سياسات جديدة تعبر عن دور يمكن وصفه بـــ(المركز)[٢٧]، من خلال الإعتماد على جملة من العناصر التي مثلت أساس توجهها في المنطقة[٢٨]، مثل تنشيط دورها في المنطقة بما يتجاوز حدودها المباشرة ، وتغليب الحوار السياسي والمبادرات الدبلوماسية في معالجة الأزمات، ورفض سياسات الحصار والعزل، وتشجيع سياسات الانخراط الإيجابي ، مع إلاهتمام بالمدخل الاقتصادي ، وتعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات المنطقة.

كانت الرغبة التركية هنا مقترنة بما أفردته لها القوى الفاعلة من مكانة في أدوارها الإقليمية ما أعطى الدور التركي عنصراً مهماً في تفاعلات البيئة الإقليمية، إذ عمدت روسيا الى دعم الحركة التركية في المنطقة لقناعتها بالحاجة للتفاهمات مع الدور التركي ومعهم الإيراني لمواجهة طبيعة تطورات البيئة الإقليمية الراهنة [٢٩] ، كما أن الولايات المتحدة كانت ترى في تركيا من العناصر الأساسية لسياستها في المنطقة من خلال إمتداد مصالحها من منطقة الخليج العربي الى الشرق الأوسط وأواسط آسيا مروراً بالقوقاز[٣٠]، والتي من الممكن توظيفها في سياساتها المختلفة لإعادة صياغة تفاعلات البيئة الأمنية ، لذا فإن الدور التركي هنا وإن إقترن برغبتها بتأدية دور إقليمي جديد لكنه كان على وفق وجهات النظر تلك مساعداً لها في تعزيز تحالفاتها المختلفة في عموم تفاعلات المنطقة.

ألقت المتغيرات المختلفة في هذه الفترة بضلالها على طبيعة التفاعلات بين مختلف مكونات البيئة الأمنية بما ينعكس في أنماط جديدة من الصراع والتعاون والتنافس بين تلك القوى كما هو مبين في الشكل رقم (٢)، ولعل أبرز تلك المتغيرات هي :

١. تنامي الدور الإيراني .

٢. ظهور الجماعات الإرهابية المتطرفة.

٣. ثورات وإحتجاجات ما يسمى بـــ (الربيع العربي) وتداعياتها المختلفة.

٤. تداعيات الازمة السورية.

٥. ظهور العديد من التحالفات الجديدة التي لم تقتصر على الدول فحسب، بل وتعداه الأمر الى الجماعات المسلحة وفي العديد من دول المنطقة[٣١].

٦. إعادة بناء أدوار جديدة للقوى الفاعلة في المنطقة ومنها روسيا.

شكل رقم (٢) المعادلة الأمنية الراهنة في المنطقة

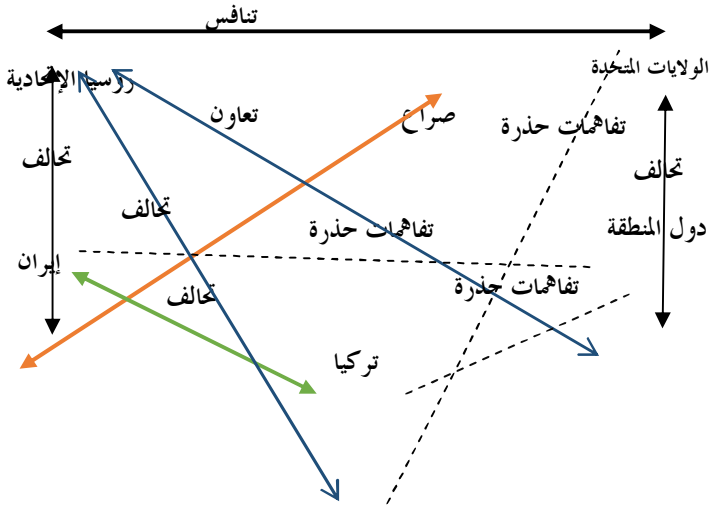

(الشكل من إعداد الباحث)

ومن ثم يمكننا القول ان أبرز مميزات البيئة الأمنية الراهنة هو :

١. إختفاء سياسات (التوازن الإستراتيجي)، الذي طبعها على نحو نسبي في الفترة الماضية، وإن كانت هناك بعض الآراء[٣٢] ترى في إستمرار هذه السياسات للمرحلة المقبلة بأنماط مختلفة.

٢. إستمرار الوجود العسكري الأميركي كأحد الأدوات الأساسية لضمان الأمن في المنطقة، وإن كان الغرض منه موازنة الدور الإيراني، واحتواء نفوذه المتنامي.
٣. تنامي دور الجماعات الإرهابية ذات التأثير الإقليمي [٣٣].
٤. غياب أي نظام أو ترتيب أمني مشترك في المنطقة، الأمر الذي يعني غياب التفاهمات والآليات القادرة على حل الخلافات القائمة، أو محاصرتها ومنع تطورها باتجاه يقود إلى مزيد من التقاطب السياسي، أو النزاع المسلح، وهو ما أنعكس في تعدد الرؤى المطروحة لبناء بيئة أمنية جديدة قادرة على التعاطي مع هكذا مستجدات.
٥. تفاقم التوترات بين العديد من دول المنطقة حول العديد من القضايا الخلافية في عموم تفاعلات البيئة الأمنية.

تعرضت هيكلية البيئة الأمنية في هذه المرحلة لتغيير جوهري، بعد أن أصبحت الولايات المتحدة الطرف الأقوى القادر على صياغة أي ترتيبات أمنية لإعادة هيكليتها وفق مستجدات تفاعلات البيئة الإقليمية وتطورات دورها في عموم العالم من جهة والمنطقة من جهة أخرى، وهنا نتفق مع تلك الآراء التي تفيد بأن إستقرار المنطقة يفيد الولايات المتحدة بشكل غير مباشر، من خلال حماية مصلحة اقتصادية وأمنية عالمية في الإمداد المستمر للطاقة في الشرق الأوسط، بينما في اتجاه مواز ولكن معاكس، يفيد الشرق الأوسط غير المستقر مصالح روسيا من خلال رفع تكاليف الطاقة[٣٤]، وهو ما يعني تضارب الرؤى ذات الصلة ببناء البيئة الأمنية للمنطقة والنابعة من مصالح وسياسات القوى الفاعلة فيها، وبالتالي فأن حركة الولايات المتحدة هنا لضمان دورها وهو ما سيكون أحد العوامل الأساسية كذلك لأية ترتيبات مستقبلية وهو ما يؤكد فرضيتنا بأن معظم التصورات والرؤى المطروحة لإعادة صياغة البيئة الأمنية في المرحلة الراهنة تنطلق من طبيعة المصالح الخاصة للقوى الفاعلة فيها.

تميزت البيئة الأمنية في هذه المدة بوجود بعض الدعوات الاقليمية لحث الخُطى وتعزيز التعاون الأمني بين دول المنطقة وبضمنها (إيران وتركيا) لما لهما من ثقل كبير في توازناتها ، الى جانب السعي لدعم المنظمات الاقليمية،والاجراءات المتعددة الاطراف وبما لا يعزز إستقرار الإقليم فحسب، بل والسعي للاعتماد على الآليات المتعددة الأطراف الراهنة لبناء ترتيبات اقليمية جديدة[٣٥] سمتها الأساس العمل متعدد الأطراف، وهذا الامر انعكس بوجود وعي إقليمي بضرورة خلق الأسس الكفيلة بانشاء آليات إقليمية متعددة الأطراف تضم الدولتين سويةً لأنها على المدى البعيد ستكون عاملاً مهماً في دعم السلم والاستقرار من خلال:

١. المساعدة في جعل إيران دولة أكثر تكيفاً مع دول المنطقة.
٢. خلق توازن إستراتيجي مع إيران في الشرق الأوسط[٣٦].
٣. السماح لروسيا بتأدية دور أكثر تعاونياً من ذي قبل.
٤. ضمان إستمرارية الدور الأمريكي على وفق الصورة التي تجعل منه المهيمن على باقي القوى.
٥. السماح بسماع الأصوات الإقليمية الاخرى الى جانب القوى الفاعلة.
٦. توفير قنوات للحوار وطرح الافكار الرسمية وغير الرسمية.

ما سبق ذكره، صاحبه وجود مساعي في بناء علاقات تفاعلية مشتركة تكون هي القاعدة لبناء سلسلة من التفاعلات تكون مخرجاتها شبكة من العلاقات الإقليمية ، التي ستجد صداها في النهاية ببناء نظام إقليمي محتمل. ولعل للتوازن المستقر والراهن للعلاقة بين هذه القوى دوراً كبيراً في خلق هذا النظام المحتمل القائم على مركزية تفاعل هذه القوى ، والى جانب هذا، تشكل الرؤى المستقبلية لما يجب ان تكون عليه أدوار بعض القوى في المنطقة دوراً مهماً في صياغته، ولعل ابرز هذه الرؤى هي[٣٧]:-

١) دمج التحالفات الأمنية الثنائية الموجودة حاليا في البيئة الإقليمية ، لخلق إطار امني أوسع في عموم الإقليم.

٢) إتباع سياسات التوازن بين الفاعلين الأساسيين.

٣) المساهمة الفعالة في حوار امني شامل لدول الإقليم كوسيلة لمناقشة ما موجود من قضايا إقليمية ، والسعي لبناء إجراءات الثقة، وتشجيع الدول للانخراط في الأطر متعددة الأطراف لتأدية دور اكثر تميزاً في هذه الأطر ، سبيلا لجعل ادوارهم اكثر توافقا مع طبيعة مستجدات العمل الاقليمي، والابتعاد عن السياسات التنافسية، وهو ما تفاعل مع عدد من الآراء داخل المنطقة الداعية إلى بناء منظومة إقليمية شاملة قائمة على أدوار القوى الفاعلة[٣٨]، سبيلاً لدعم أمن وإستقرار المنطقة، ولاسيما وأن طبيعة الأوضاع الراهنة لهذه القوى وتفاعلاتها المشتركة [٣٩] تمنح إمكانية تأسيس مثل هذه المنظومة القائمة على توافق هذه القوى لأدوارهم المشتركة.

كما ويتفق مع الرؤية السابقة تنامي الدعوات لإنشاء منتديات للحوار والتعاون لاسيما في الجانب الامني بين هذه القوى، ومثل هذه المنتديات ستكون عاملاً مهماً في بناء إجراءات بناء الثقة والتشاور بين هذه القوى، وضبط أدوار كل منها ضمن إطار هذا التفاهم، التي تستند إلى سلسلة من التحالفات والمحاور[٤٠] المنتشرة في المنطقة ،التي يراد لها ان تؤدي دوراً مساعداً لأدوار القوى الفاعلة في القضايا ذات الصلة، ومن ثم التخفيف من حدة ما يعتري هذه العلاقات من مشكلات من جهة، والعمل على ان تكون أداة لتقريب وجهات النظر من جهة اخرى.

ضمن هذا المنطلق سيكون لأدوار الآليات المتعددة الأطراف دوراً مساعداً في التقريب بين أدوار القوى الفاعلة، أو إنها ستكون قنوات للحوار الرسمي وغير الرسمي مع غيرها من قوى المنطقة من جانب، ومن جانب آخر تتوقع بعض الآراء أن تؤدي مثل هذه الآليات دوراً أساسياً في شؤون البيئة الإقليمية لاسيما من ناحية التوافق والتفاهم بين أدوار القوى الكبرى مع وداخل هذه الاليات، وهو ما سيجد صداه في بلورة وعي بين القوى الفاعلة لتأدية دور متكافىء وبناء علاقات إقليمية مستقرة قائمة على أساس التفاهم بين هذه

الأدوار، التي ستعمل على أن تكون علاقتهم التحالفية بما ينسجم وصيانة الأدوار الأخرى لكل القوى.

إذن نحن هنا نتفق مع ما تذهب إليه بعض الآراء[٤١] الى أن مثل هذه الانماط من العلاقات القائمة على تفاعلات القوى الفاعلة يمكن لها ان تساعد على إزالة الترسبات والشكوك لأدوار بعض القوى [٤٢]، وهو ما يمكن ان يحد من الأدوار التنافسية المهيمنة التي كانت السمة الأساس لبيئة المنطقة منذ مدة ليست بالقليلة، وعدم سيطرة أي دور من الادوار على غيره من القوى ، ومن ثم فأن جوهر هذه الرؤية هو إشتراك القوى الفاعلة في أكثر من محور تعاوني ثنائي أم ثلاثي ، ومن ثم خلق قاعدة من المصالح المشتركة بينهم، ولا يقتصر هذا الأمر على هذه الرؤية فحسب، بل ويتعداه الامر الى تعزيز العلاقة مع حلف الناتو وإستلهام تجربته للعمل الجماعي وإمكانية تطبيقها في المنطقة[٤٣]، بعيداً عن تأثيرات القوى الفاعلة الرامية الى تبني هذه الفكرة على وفق مصالحها الخاصة.

يُستنتج مما سبق، أن البيئة الأمنية الراهنة تتضمن أنماطاً مختلفة من التفاعلات بين القوى المؤثرة تتباين من (الصراع الى التعاون مروراً بالتفاهمات الحذرة والتحالفات التقليدية والجديدة) ، وهو ما إنعكس في وجود العديد من الرؤى المختلفة [٤٤] لبعض القوى الفاعلة في صميم تفاعلات البيئة الأمنية للمنطقة لإيجاد الصيغ الكفيلة بإدارة تلك العلاقات بما يحقق مصالحها ومعالجة أوجه الخلل الموجودة فيها من تحديات وقضايا مختلفة وهو ما يتفق مع الفرضية التي إنطلقت منها الدراسة.

المطلب الثاني: الرؤية الإيرانية :

تكتسب دراسة الرؤية الإيرانية لبيئة المنطقة الأمنية بعد عام ٢٠٠٣ أهمية خاصة لأنها أصبحت رقماً صعباً في معظم إن لم يكن كل الملفات الإقليمية المطروحة في منطقة" الشرق الأوسط عموماً والخليج العربي خصوصاً"، وضمن هذا الإطار تطرح إيران على دول المنطقة تصوراتها الخاصة لترتيبات الأمن الكفيلة بمعالجة ما يعتري هذه البيئة من تحديات وقضايا لكنها غالباً ما تجابه بسؤال مركزي قوامه ما إذا كانت إيران بحد ذاتها برأي بعضهم

"جزءاً من المشكلة أم أنها جزءٌ من الحلّ"؟ و الحديث عن الرؤية الإيرانية لأمن المنطقة في الوقت الراهن لا يمكن أن يتم دون التطرق لرؤيتها لأمن المنطقة قبل عام ٢٠٠٣، وذلك للوقوف على التغير الذي طرأ على هذه الرؤية.

منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ ، سعت إيران إلى رسم خريطة جديدة للمنطقة في مواجهة التحركات الأمريكية تجاهها[٤٥] ، بما يحقق مصالحها وطموحاتها، وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ وضعت إيران تصورها* إزاء الترتيبات الأمنية في المنطقة على وفق المبادئ الآتية:

١- يجب أن تستند ترتيبات الأمن الإقليمية في المنطقة إلى العلاقات التاريخية والدينية والاقتصادية المشتركة بين دول المنطقة.

٢- رفض التدخل الأجنبي في ترتيبات أمن المنطقة تحت أي شكل من الأشكال، واستبعاد جميع القوى الأجنبية.

٣- ضرورة التعاون الشامل بين دول المنطقة على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تمهيدًا لتحقيق الأمن بأبعاده كافة.

٤- إبعاد المنطقة عن سياسات التوازن والتسلح بمختلف أشكاله .

سمح الإحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ بتنامي الدور الإيراني في المنطقة[٤٦] ، ما منحها الفرصة لتعزيز نفوذها وتأثيرها وزيادة حدة تنافسها مع باقي القوى في المنطقة وخاصة السعودية[٤٧]، الأمر الذي تطور لأن تصبح عموم منطقة الخليج العربي خاصة والشرق الأوسط عامةَ، وقضاياها المختلفة تدخل في صلب إستراتيجيتها الأمنية[٤٨] ، وعمدت بموجبها الى الإعلان بأن أمن المنطقة هو جزءٌ من أمنها القومي، وهنا إتسمت الطروحات الإيرانية بعد عام ٢٠٠٣ للترتيبات الأمنية في المنطقة بأنها تقوم أساساً على التعاون الإقليمي[٤٩] في الجانب الأمني* .

في ظل هذه البيئة طرحت إيران رؤية جديدة [٥٠] لما يمكن أن تكون عليه طبيعة هيكيلية وتفاعلات البيئة الأمنية في المنطقة، من خلال المبادرة التي قدمها الرئيس الإيراني روحاني

بمسمى " مبادرة هرمز للسلام أو تحالف الأمل "، لإرساء الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي التي أعلن عنها في أيلول ٢٠١٩ أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.

تقتضي الرؤية الإيرانية (أنظر الشكل رقم ٣) هنا بالتحرك تجاه شكل من أشكال التحالفات مع روسيا والصين وقوى دولية أخرى بهدف خلق توازن قوى[٥١] جديد موجه ضد الرؤى الامريكية والخليجية الحليفة لها في المنطقة والموجهة بالضد منها[٥٢] من خلال شراكة جماعية بعيدة المدى في المنطقة بالتركيز على:

١. عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى.
٢. عدم الاعتداء والالتزام بأمن الطاقة وحرية التجارة الدولية في الممرات الملاحية في عموم المنطقة.
٣. إعطاء الأمم المتحدة دوراً أوسع في حل الخلافات بالاحتكام إلى ميثاقها ومبادئ القانون الدولي.
٤. إخراج القوات الأمريكية من دول الخليج كشرط مسبق للمضي قدماً في هذا التحالف.

شكل رقم (٣) الرؤية الإيرانية لهيكلية البيئة الأمنية للمنطقة

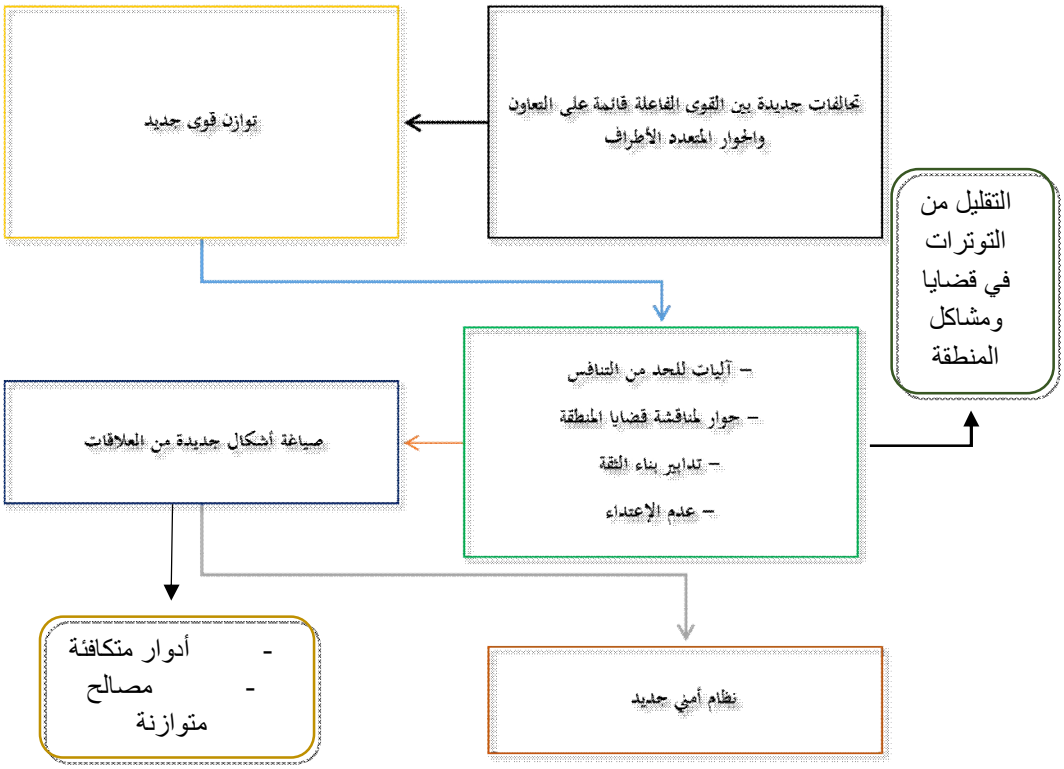

(الشكل من إعداد الباحث)

تؤكد إيران بأن الحل الرئيس للأمن في المنطقة هو داخلي، ويجب توفيره من قبل دول المنطقة التي ترتبط مصالحها الجيوسياسية والجيو– اقتصادية بالأمن الإقليمي "، إذ أن الدعوات الإقليمية لتواجد قوة أجنبية من غير دول المنطقة لتوفير الأمن ضد دول أخرى في المنطقة، هو السبب الرئيس لمشاكل المنطقة وعدم إستقرارها. وبناءً على ذلك، تسعى إيران إلى ترتيبات أمنية مع جميع دول المنطقة، وتتضمن مبادرة هرمز للسلام، فضلاً عن توطين الأمن، آليةً للحدّ من التسلح لمنع التنافس على الأسلحة بين الدول، مما يسمح للحكومات

الإقليمية بمزيد من الإنفاق على التنمية الاقتصادية وتحسين رفاهية مواطنيها، ومن ثم يمكن ان تكون هذه الخطة بدايةً لمناقشة واسعة النطاق لقضايا الأمن والتعاون في مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك أمن الطاقة، الحد من التسلح، تدابير بناء الثقة، العقود العسكرية، إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ومعاهدة عدم الاعتداء في مضيق هرمز، فضلاً عن ذلك تسعى مبادرة الأمل إلى تشكيل مجموعة عمل مشتركة معنية بقضايا مختلفة توفر تدابير عملية لتوسيع التعاون تدريجياً في مجالات الإنذار المبكر والوقاية وحل النزاعات، مكافحة الاتجار بالمخدرات والبشر، الاستثمارات المشتركة في الطاقة، العبور والنقل وكذلك التعاون في مجال الأمن السيبراني.

الرؤية الإيرانية حول طبيعة الترتيبات الأمنية لبيئة المنطقة تأخذ بالإعتبار نظرة أكثر شمولية تضم في طياتها الجوانب(الأمنية، السياسية ، والإستراتيجية) و مواجهة الإرهاب و خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة[٥٣]، والعمل لاحقاً على صياغة نظام جديد من وجهة نظرها[٥٤]، تعمل خلاله لتحقيق عدة أهداف يمكن إيجازها بالآتي:

أولاً: أنّ تكون مركز قوة مقبول ومعترف بها إقليمياً[٥٥].

ثانياً: إيجاد توازن استراتيجي في المنطقة[٥٦].

ثالثاً: الحد من هيمنة القوى الكبرى في المنطقة.

رابعاً: المحافظة على أمنها وسائر دول المنطقة في إطار التعاون الإقليمي.

لذا فإن إيران في رؤيتها الجديدة تؤكد على أن دول المنطقة يمكن لها توفير الأمن والسلام في المنطقة، وضمان تدفق الطاقة إلى السوق العالمية وحركة التجارة الدولية بعيدا عن تدخلات بعض الدول (الولايات المتحدة تحديداً)، ضمن مفهوم أوسع للأمن الإقليمي لا يخرج كثيراً عن رؤيتها المستمرة أن يكون أمن المنطقة يعتمد على تعاون دوله[٥٧] قبل غيرهم من القوى الأخرى.

الرؤية الإيرانية تتضمن كذلك مكانة بارزة لحلفائها الإستراتيجيين ومنهم تركيا التي أولتها أهمية خاصة في هذه الترتيبات، إذ إن إتساع نطاق التحالفات والترتيبات الإقليمية التي

تشهدها المنطقة و إنخراط تركيا في البعض منها لضرورات آنية ما يجعلها في تقاطع مع غيرها من الدول ومنها إيران ، وهو ما يمكن تلمسه في المسألة السورية[٥٨]، يدفع بإيران الى تعزيز علاقتها معها، إذ أنها ترى في الدور التركي المساند لها ضرورة لا بد منها لغرض التعاون والتنسيق بينهما، فضلاً عن كونه سيحقق المصالح المشتركة للبلدين في مواجهة المتغيرات والمستجدات الكثيرة في المنطقة[٥٩]، وهو ما دفعها الى التماشي مع الدور التركي في العديد من قضايا المنطقة وعدم مقاطعته ، والقبول به كوسيط لأجل إيجاد الحل للمشاكل التي اعترت طبيعة علاقتها مع القوى الكبرى في تلك البيئة التي تشهد توترات مستمرة في عدة قضايا ، لاسيما وأن إيران تدرك بأن تركيا أصبحت طرفاً مهماً في المعادلة الإقليمية ، وبالتالي تسعى لجعل هذا الدور شريكاً لها وليس منافساً معها في الملفات ذات المصلحة المشتركة وغيرها من المصالح، خاصة في مجال إعادة بناء هيكلية البيئة الأمنية للمنطقة.

لذا فإن الطروحات الإيرانية للأمن في المنطقة تتميز بكونها:

١) تستبعد أي دور للقوى الأجنبية والخارجية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.
٢) طمأنة الدول العربية بصفة عامة والخليجية على وجه الخصوص إلى سلمية الدور الإيراني و بناء الثقة بين دول المنطقة.
٣) ضرورة الشراكة مع دول المنطقة في أي نظام أو ترتيب مقترح.
٤) تسعى لاخذ مصالح القوة الإقليمية الأخرى بنظر الاعتبار في حركتها وعدم تأزيم العلاقة معها في القضايا المختلفة ذات الصلة بمصالحهم المشتركة ، وهو ما يفسر لنا السبب الأساس بعدم تصعيد العلاقة مع العديد من القوى الفاعلة في المنطقة (الولايات المتحدة، تركيا والسعودية).

لذا يمكننا القول أن وجهة النظر الإيرانية تؤكد بأن مسؤولية أمن المنطقة يجب أن تكون على عاتق دوله، وما تعرضه ببساطة، هو أن يتم إبعاد القوى الدولية "الأجنبية" المتواجدة عسكرياً في المنطقة، على أن يتِـــم التفاهم حول توقيع اتفاقيات بينهم لعدم الإعتداء، وهو

ما يصطدم بوجهة النظر الإقليمية التي تفيد بأن أن ما تطرحه إيران لا يُمت لفكرة ترتيبات الأمن الإقليمية بصلة، فأفكار إيران ليست تعاونية وفق ما تروج له (وفق وجهات النظر الخليجية) ، وإنما هي سياسات تعمد إيران من وراءها الى إستبدال التحالفات الدولية بتحالف دفاعي إقليمي بالضد من تلك القوى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما لا يلقى أي صدىً مقبولاً في الأوساط الخليجية، الأمر الذي يتفاعل مع حقيقة كون معظم دول المنطقة ترى في الدور الإيراني كعامل مهدد لهم ولأمنهم، وأن الرؤى التي تطرحها لإعادة صياغة البيئة الأمنية انما هي تتفق مع طموحها بقيادة المنطقة[٦٠]، ومن ثم عدم التجاوب معها.

المطلب الثالث: الرؤية الروسية:

إنطلاقاً من كون روسيا دولة كبرى معنية كغيرها بأمن المنطقة[٦١] ذات المصالح الحيوية، وتقديم نفسها كقوة حريصة على الأمن والاستقرار الدوليين، عمدت إلى طرح رؤيتها لطبيعة النظام الأمني الكفيل بحل مشاكل المنطقة[٦٢] ، التي هي بالأصل على وفق وجهة النظر الروسية بحاجة الى توازن جديد[٦٣]، لإعادة صياغة طبيعة علاقة أطرافها الفاعلة، من خلال التأكيد على فكرة مهمة هي إن إنشاء نظام جديد للأمن في المنطقة سيكون عاملاً مهماً في إحلال الاستقرار لطبيعة العلاقات المتوترة لعموم المكونات المختلفة فيها. وهي بذلك تراعي مصالح مختلف الجهات الفاعلة، بما يضمن تحقيق إجراءات عملية لإنشاء نظام أمني جديد في المنطقة، القائم على المشاورات الثنائية والمتعددة الأطراف بين المجموعات ذات الصلة، والتي تشمل دولاً من داخل وخارج المنطقة، أو منظمات مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ومجلس التعاون الخليجي."

تنطلق روسيا في رؤيتها لطبيعة البيئة الأمنية في المنطقة من أحد الدافع الرئيسية لدورها فيها والمتمثل بدعم ومساندة الحلفاء والبحث عن حلفاء جدد ، وإعادة تشكيل خريطة من العلاقات التي تخدم المصالح الروسية داخل المنطقة في المقام الأول[٦٤]، فضلاً عن حماية

مصالحها ومصالح حلفائها فيها (النفط والغاز والممرات الملاحية)[٦٥]، فضلاً عن السعي على التأكيد حول محورية الدور الروسي في أي محاولة مستقبلية[٦٦] لإعادة صياغة تفاعلات المنطقة على نحوٍ جديد، وهو ما يتفاعل مع وجود هدفان رئيسيان لروسيا في المنطقة تعمد الى إنجازهما عن طريق هذه الرؤية تتمثلان بـــ (جذب أكبر عدد ممكن من الدول من مجال النفوذ الأمريكي إلى منطقتها وتحقيق موقع متميز، إن لم يكن احتكارًا في سوق الأسلحة الإقليمي)[٦٧].

تؤكد روسيا في رؤيتها على أهمية سيادة مفهوم الأمن الجماعي للمنطقة في ظل الحديث الحديث المستمر في واشنطن عن الرغبة في الانسحاب وعدم الاستمرار في تأدية دور «الضامن للأمن في عموم المنطقة» [٦٨] ، وهو ما شجع الدبلوماسية الروسية للتحرك في طرح رؤيتها الجديدة لما يجب أن تكون عليه هيكلية البيئة الأمنية للمنطقة (كونها تجنبت تاريخياً الدخول في منافسة مع الولايات المتحدة في إحدى مناطق نفوذها الحيوي) من جانب، وهو ما تفاعل مع الإعلان عن السعي نحو تشكيل حلف شرق أوسطي جديد وتشكيل قوة دولية لحماية أمن الملاحة في الخليج [٦٩] من جانب آخر ، ويتفاعل مع ما سبق، وجود قناعة إقليمية متنامية من أن روسيا حليف موثوق به بسبب تمسكها الدائم ومؤازرتها لحلفاءها[٧٠]، الأمر الذي يعزز من رغبتها في طرح رؤيتها الخاصة لطبيعة البيئة الأمنية في المنطقة.

طرحت روسيا في ٢٣ تموز من عام ٢٠١٩ فكرة إنشاء نظام أمني في منطقة الخليج، على غرار أنموذج منظمة الأمن والتعاون الأوروبي لمكافحة الإرهاب بصورة رئيسية تتكون عضويتها من دول الخليج العربية وإيران وروسيا والولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي والهند فضلاً عن دول أخرى بصفة مراقب.

ترى روسيا في هذا النظام المقترح بكونه (على وفق وجهة نظرها) يتسم بالشمولية فلا يستثني أياً من دول المنطقة ويستند على المصالح المشتركة في تحقيق الاستقرار والتعاون ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، ويقوم على تحسين شروط الاستقرار والأمن، وحل

النزاعات، والتعامل مع مرحلة ما بعد الأزمات، ولأجل ضمان التطبيق الأمثل للرؤية الروسية فهي تقترح التالي :

(١) التخلي عن استخدام القوة واحترام سيادة الدول وسلامة أراضيها والالتزام بالتفاوض لتسوية الخلافات الحدودية.

(٢) توقيع اتفاقيات بشأن الحد من الأسلحة وإنشاء مناطق منزوعة السلاح وحظر تكديس الأسلحة التقليدية المهددة للاستقرار بما في ذلك أسلحة الدفاع الصاروخي وخفض القوات المسلحة.

(٣) العمل على جعل الخليج منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

(٤) إبرام اتفاقيات بشأن مكافحة الإرهاب والاتجار غير المشروع بالأسلحة والهجرة غير القانونية والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة.

وبعد اتخاذ هذه الخطوات تقترح الرؤية الروسية البدء في تقليص الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة تمهيداً للوصول إلى الهدف المركزي لمبادرتها وهو إنشاء منظومة أمنية بمسمى " منظمة الأمن والتعاون في الخليج العربي" ، تعمل على معالجة مشكلات وقضايا المنطقة التي تؤثر في عموم التفاعلات الإقليمية، ما ينعكس في إنشاء نظام أمني جديد للمنطقة كما هو مبين في الشكل رقم (٤)، وهو ما يتفاعل مع قناعة روسية تنامت مؤخراً للإنخراط المكثف لإعادة صياغة التوازنات الإقليمية والدولية[٧١] بما يعيد لها مكانتها المرموقة في تفاعلات عموم المنطقة والعالم، لذا تعمد روسيا من وراء هذه الرؤية[٧٢] الى ضمان تنظيم حوار بين الدول العربية في الخليج وإيران، وتدشين مشاورات ثنائية ومتعددة الأطراف، تشمل القوى الدولية والإقليمية والمنظمات المعنية (مجلس الأمن، جامعة الدول العربية، منظمة التعاون الإسلامي، ومجلس التعاون الخليجي)، ومن ثم ضمن المدى البعيد على وفق وجهة النظر الروسية سيتم :

١. إنشاء منظومة أمنية جديدة للمنطقة مع اتباع نهج تدريجي ومتعدد الأطراف في العمل المشترك بين القوى الفاعلة، مع الأخذ بنظر الإعتبار مراعاة القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن.
٢. منع اللجوء الى الصراع المسلح لحل قضايا المنطقة المختلفة.
٣. تقليل الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة.

شكل رقم (٤) الرؤية الروسية لبناء نظام أمني جديد في المنطقة

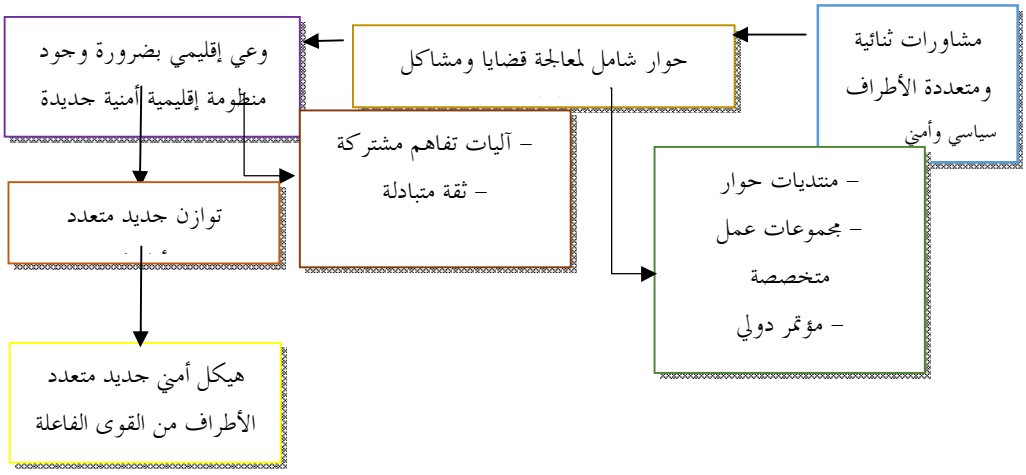

(الشكل من عمل الباحث)

إن روسيا الإتحادية ولضمان تحقيق رؤيتها الخاصة لا تعمد الى التحرك بمفردها لإعادة بناء هيكلية البيئة الأمنية في المنطقة بمعزلٍ عن تحالفاتها الإستراتيجية وخاصةً مع إيران، وتحركاتها هذه ترجع الى عام ٢٠٠٥ حيث عملت روسيا على تكثيف إنخراطها في الشرق الأوسط، ومع اندلاع الثورات العربية في المنطقة في عام ٢٠١١ ، إذ عملت على إعادة هيكلة هذا الانخراط كي يتاءم مع التغيرات الاستراتيجية في البيئة الإقليمية، وكانت لحظة التدخل الروسي في سوريا عا ٢٠١٥ تكريساً لبداية جديدة من التفاعل والانخراط بقوة في التفاعلات السياسية والاقتصادية والعسكرية مع دول المنطقة، ما أثار قلق الدوائر

الاستراتيجية الأمريكية مما تعتبره "عوده النفوذ الروسي للشرق الأوسط"[٧٣]، لذا تطلعت لتعزيز علاقتها مع إيران لأهميتها كمعبر للوصول إلى المياه الدافية في الخليج العربي والمحيط الهندي[٧٤]؛ وترابط مصالح الطرفين مع بعضها[٧٥]، القائم على المرتكزات الآتية:

١. تسعى روسيا الى إعادة تشكيل معادلة القوة في المنطقة وتوزيعها في المنظومة الدولية الجديدة على وفق أسس تضمن لها نفوذاً جيوبوليتكياً إقتصادياً سياسياً.
٢. إعادة صياغة التفاعلات في المنطقة بما لا يسمح بهيمنة الدور الأمريكي ، وهو ما تسعى إليه روسيا من خلال المراهنة على ايران لمواجهة هذا الخطر[٧٦].
٣. المحافظة على طرق نقل الطاقة من وإلى المنطقة، والحيلولة دون سيطرة الجانب الامريكي عليه
٤. لمحافظة على كون إيران مستورداً مهماً للسلاح الروسي، وتعزيز مكانة روسيا كمورد أساسي للسلاح في المنطقة.

لذا ، كانت روسيا وما زالت تنظر الى إيران كونها نقطة نفوذها في المنطقة ، وهي تعمل على دعمها ومساندتها كقوة لها مكانتها على المستوى الاقليمي مشكلةً معها محوراً يقف أمام الولايات المتحدة وتحالفاتها في المنطقة، فالرؤية الروسية لإيران هي رؤية الشريك الإستراتيجي الفعال في المنطقة، ليس في محيط المنطقة فحسب ، بل ويتعداه الأمر لعموم منطقة الشرق الأوسط[٧٧].

إلى جانب ما سبق، فنحن نتفق مع الآراء التي ترى في وجود بعض المساعي لأدوار القوى الكبرى في المنطقة لجذب القوى المختلفة عن طريق بناء سلسلة من مناطق النفوذ والتأثير ، والربط بين هذه المناطق عن طريق أدوار القوى الكبرى سيكون له الدور الكبير في تعزيز الرؤى لبناء بيئة امنية جديدة للمنطقة، إذ ستعمد روسيا على وفق هذه الآراء الى تفعيل محور علاقاتها مع دول المنطقة (خاصةً إيران وتركيا) بما يعزز هذا الإتجاه ، وهو ما يتفاعل مع السياسات العالمية لمكافحة الارهاب التي تدفع بالكثير من الدول للتفاعل مع بعضها البعض ضمن إطار نظام متعدد الاطراف[٧٨] .

رغم كل ما سبق ذكره، يمكننا القول أن الرؤية الروسية لم تستطع ان تتخذ لها أرضية صلبة في المناقشات المطروحة للرؤى والصيغ المختلفة لإيجاد بيئة أمنية جديدة للمنطقة لجملة من الأسباب أهمها :

١. أنها تبنت رؤية مقاربة للمقترحات الإيرانية وهو ما كان عاملاً مهماً في إثارة المخاوف الإقليمية من حقيقة هذه المبادرة.
٢. يؤخذ على هذه المبادرة في كونها تعمد إلى إستنساخ تجربة أوروبية سابقة ولدت في ظروف مختلفة كلياً عن الظروف التي تعيشها المنطقة، ومن ثم إستحالة نجاحها في ظل التفاعلات الراهنة لعموم مكونات البيئة الأمنية للمنطقة.
٣. رغم كون قضية مكافحة الإرهاب هدف أساسي للجهود الدولية والإقليمية في الوقت الراهن، إلا أنه يكشف وبوضوح تفضيل روسيا لأولويات الدول الكبرى على حساب دول المنطقة التي هي المعنية بالمبادرة.
٤. هناك بعض الآراء تفيد بأن إنشاء منظمة الأمن الجماعي المقترحة ستكون بديلاً عن ما موجود من أُطر جماعية للأمن مثل (مجلس التعاون الخليجي)، وهو ما يمكن ان تكون خلفه إيران وليس روسيا (وفق وجهات النظر تلك) بسبب من طبيعة العلاقة بين الطرفين في الوقت الراهن.
٥. من العقبات المهمة لهذه المبادرة هو تجاهل الآليات الاقتصادية[٧٩]، إذ أن الإحتياجات الاقتصادية والأمنية للبلدان صاغت طبيعة العلاقات المختلفة لدول للمنطقة.
٦. من ناحية أخرى هناك الوجود الأمريكي الذي سيكون عقبة أمام تنامي أي دور آخر الى جانبه من جهة، فضلاً عن كونه سيؤدي دوراً مهماً في منع دول المطقة عموماً، والدول الخليجية خصوصاً لتأدية دورها في أية ترتيبات أمنية محتملة لروسيا في المنطقة من جهة أخرى.

٧. المبادرة ذات طابع عسكري بالأساس، وتخلو من أي مضمون سياسي، ولا تتعامل مع المصادر الرئيسية للتهديد وعدم الاستقرار في المنطقة، ومن ثم فإنها لا ترقى إلى لبناء نظام أمن إقليمي جديد في المنطقة .

وبالتالي فنحن نعتقد ان هذه المبادرة وإن تنطوي على بعض المميزات الإيجابية لكنها تبقى كغيرها من الرؤى ذات الصلة بالقوى الكبرى الفاعلة التي تأخذ مصالحها بالدرجة الأولى ضمن منطلق العلاقات التنافسية فيما بينهم.

المطلب الرابع: الرؤية الأمريكية للأمن المنطقة:

يشهد الوضع الأمني في المنطقة العديد من التغيرات الجذرية في ظل وجود العديد من التحديات والتهديدات الجديدة، التي أضحت تشكل تهديداً للأمن الداخلي والخارجي لعموم دول المنطقة والإقليم كذلك، وهو ما أدى إلى حدوث العديد من الإختلالات ليس في البُنية الأساسية لخريطة التفاعلات االإقليمية فحسب، بل تعداه الأمر الى انهيار نظام الدولة في عدد من البلدان مثل سوريا ،اليمن، ليبيا، وتحولها إلى بؤر عنف وتطرف تمثل خطراً على إستقرار مجمل التفاعلات الإقليمية، ومن ثم تهديد الولايات المتحدة وحلفاءها وشركائها، فضلاً عما تمثله من تهديدات للمنطقة بأسرها (وفق وجهة النظر الأمريكية).

تُثار في ظل هذه البيئة الإقليمية غير المستقرة، تساؤلات حول دور الولايات المتحدة[٨٠] فيما يجري في المنطقة، خاصةً مع افتقارها الواضح لاستراتيجية أمنية شاملة تساعدها في الحد من تلك الاضطرابات، ما أثار الشكوك لدى شركائها في الإقليم حول مدى جديتها والتزامها بحماية أمنهم.

تحاول الولايات المتحدة منذ مدة ليست بالقليلة إعادة صياغة طبيعة التفاعلات الإقليمية بما يضمن لها تحقيق أهدافها ومنها إعادة بناء النظام الأمني الجديد في المنطقة[٨١] التي تعاني على وفق الرؤية الأمريكية من أوجه خلل عدة في بيئتها الأمنية التي يجب معالجتها بما يضمن التعامل الأمثل مع متغيراتها المستمرة، ويتمثل هذا الخلل في:

١) إفتقار المنطقة لآلية متعددة الأطراف بمشاركة معظم دول المنطقة.

٢) إن ما موجود من آليات أمنية لا يضمن التعامل الأمثل لإدارة الأزمات أو حلّ الصراعات أو تنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز الاستقرار.

٣) وجود تحدّيات متعدّدة عابرة للحدود، تتطلّب قدراً أكبر من التعاون بين دول المنطقة.

لذا فإن الرؤية الأمريكية للتعامل مع ما سبق تفترض ثلاثة أمور من الضروري تحقيقها :

أولاً: أن هذا النظام يجب أن يكون فعالاً وأقل تكلفة وأكثر كفاءة في تحقيق المصالح الأمريكية.

ثانياً: أن النظام الأمني الجديد يجب أن يهتم بمواجهة عدة إشكاليات تهدد الاستقرار والأمن الإقليمي ومنها :

١. إشكالية الاستقرار في العراق في ظل إستمرار مخاطر الجماعات الإرهابية.
٢. إشكالية تنامي الدور الإيراني والمخاوف الإقليمية ذات الصلة به.
٣. تطورات البرنامج النووي الإيراني والإنسحاب الأمريكي من الإتفاقية.
٤. تنامي الدور الروسي في عموم قضايا المنطقة.
٥. ضمان الحد من وجود المخاوف الإقليمية تجاه تطورات الدور الأمريكي.

لا تنطلق الولايات المتحدة الأمريكية في رؤاها المختلفة لطبيعة البيئة الأمنية في المنطقة في وضع استراتيجية جديدة لإصلاح مشاكل وقضايا المنطقة، بل هو السعي لوضع رؤى للمنطقة مستوحاة من المنطقة نفسها، على أن تتولى حكومات المنطقة وشعوبها زمام المبادرة في تنفيذ هذه الرؤى إذا ما أريد لها النجاح، وبموازاة ذلك يمكن الولايات المتحدة والقوى الفاعلة الأخرى المساعدة في ذلك[٨٢]، وهو ما يتفاعل مع حقيقة كون التحديات الجديدة في المنطقة تتطلب مداخل غير تقليدية للتعامل معها [٨٣].

يمكننا الحديث ضمن هذا الإطار عن التصورات الأمريكية الخاصة بالنظام الأمني الفعال والأكفأ من منظور مصالحها الخاصة النابعة من ضرورة إيجاد تغييرات في مجمل تفاعلات المنطقة ، ولضمان بناء تلك الرؤية المتكاملة لما يجب ان تكون عليه البيئة الأمنية في المنطقة

، فهناك هناك عدد من الفرضيات الأساسية التي تحكم التوجه الأمريكي بهذا الصدد (على وفق وجهة نظرها) وهي:

١) يتعيّن على الولايات المتحدة أن تحافظ على الحدّ الأدنى من المشاركة الضرورية لتأمين مصالحها الجوهرية في المنطقة، والحفاظ على هذه المشاركة على المدى الطويل، مع الحدّ من الأكلاف والمخاطر المترتبة على تواجدها العسكري في المنطقة.

٢) يجب على دول المنطقة أن تتحمّل المسؤولية الأساسية[٨٤] في الدفاع عن نفسها، وذلك بهدف الحدّ جزئياً من أكلاف ومخاطر الأعباء الأمنية الثقيلة التي تقع على كاهل الولايات المتحدة[٨٥] في هذه المنطقة.

٣) العديد من التحدّيات التي تواجه المنطقة تتجاوز الحدود الوطنية، ومن ثم لا يمكن معالجتها إلا من خلال التعاون متعدّد الأطراف.

٤) تمثّل الضغوط الداخلية المتصاعدة في دول المنطقة، أكبر تحدٍّ طويل الأمد لاستقرارها وإنعكاسه على الدور الأمريكي في المنطقة.

٥) ينبغي على دول المنطقة إجراء إصلاحات داخلية، تهدف إلى توفير أمن أكثر استدامة لمواطنيها، والحدّ من جاذبية الإيديولوجيات المتطرّفة، وتقليص فرص التدخّل الإيراني (وفق وجهة النظر الأمريكية).

٦) العمل على إقامة توازن جديد بين إيران والمملكة العربية السعودية، ضمن إطار التعاون الإقليمي المتعدد الأطراف.

تعمد الولايات المتحدة الى خلق إطار جديد للتعاون الأمني بين دول المنطقة[٨٦] يتضمن في طياته إشراك كافة دول المنطقة في تفاعلاته والذي من شانه:

أ. بدء حوار أمني إقليمي جديد وشامل للجميع، ما يعني إمكانية الإبتعاد عن سياسة الإقصاء التي كانت سائدة في السابق لبعض الدول ، وهو ما يمكن أن يخلق فرصاً لخفض التوتّرات العربية–الإيرانية في المنطقة.

ب.وجود نظام أمني أكثر استقراراً، من شأنه تقليل اعتماد الدول الخليجية على الوجود العسكري الأميركي والحد من المخاطر المحتملة عليه لإستمراره في المنطقة.

ج. خلق توازن قوى في المنطقة أكثر ملاءمة لمصالح الولايات المتحدة، تكون فيه اللاعب الأساس إلى جانب قوى أخرى.

لكن رغم ما سبق، تبقى الرغبة الأمريكية بأن تكون مجمل التفاعلات ذات الصلة تتم بقيادتها ومركزية وجودها العسكري[٨٧] وبما لا يسمح ببروز أي دور ممكن قد ينافسها هي العامل الأساس الذي يسيطر على هذه الرؤية، وهو ما دفع بالبعض الى طرح فكرة تأدية دور الموازن في تفاعلات المنطقة، وتتوقع العديد من الآراء [٨٨] على ان يتحول هذا الدور في المستقبل من الموازن إلى المهيمن،والسعي لبناء دور مركزي في خريطة تفاعلات البيئة الإقليمية، وهو ما وجد صداه في عدد من المعطيات المهمة التي يمكن أن تؤسس الأرضية اللازمة لتأدية مثل هذا الدور، لعل أبرزها :-

١. شبكة من التحالفات الثنائية المتعددة الأطر والجوانب،التي تضم تقريباً معظم دول المنطقة.
٢. الدبلوماسية الفعالة والمؤثرة في صلب سياسات التفاعل الإقليمي، والمدعومة بالخبرة التاريخية الناجحة لإدارة قضايا ومشكلات الإقليم.
٣. الوجود العسكري المتقدم للقوات العسكرية،المدعومة بالأسطول البحري المنتشر في المنطقة.
٤. وجود العديد من التيارات داخل الإدارة الأمريكية التي تدفع باتجاه تبني مثل هذا الدور،من خلال زيادة الانغماس الفعال في شؤون تفاعلات المنطقة[٨٩].

كما تتضمن الرؤية الأمريكية هنا ضرورة وجود ترتيب إقليمي متعدد الأطراف بقيادتها سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق المنتديات والمحافل الإقليمية التي بدورها ستؤدي الى تفاهمات متنوعة[٩٠] لما يصيب عموم البيئة الأمنية من مشاكل وقضايا، ما سيؤدي الى خلق حالة من التوازن بين دول المنطقة الذي سيكون مدعاة لظهور نظام أمني

إقليمي يختلف عما سبق بما يتضمنه من تفاعلات وقوى مؤثرة يحتضنها رؤية أمنية وسياسية واقتصادية طويلة الأمد للمنطقة، كما هو موضح في الشكل رقم (٥):

شكل رقم (٥) البيئة الأمنية الجديدة وفق وجهة النظر الأمريكية

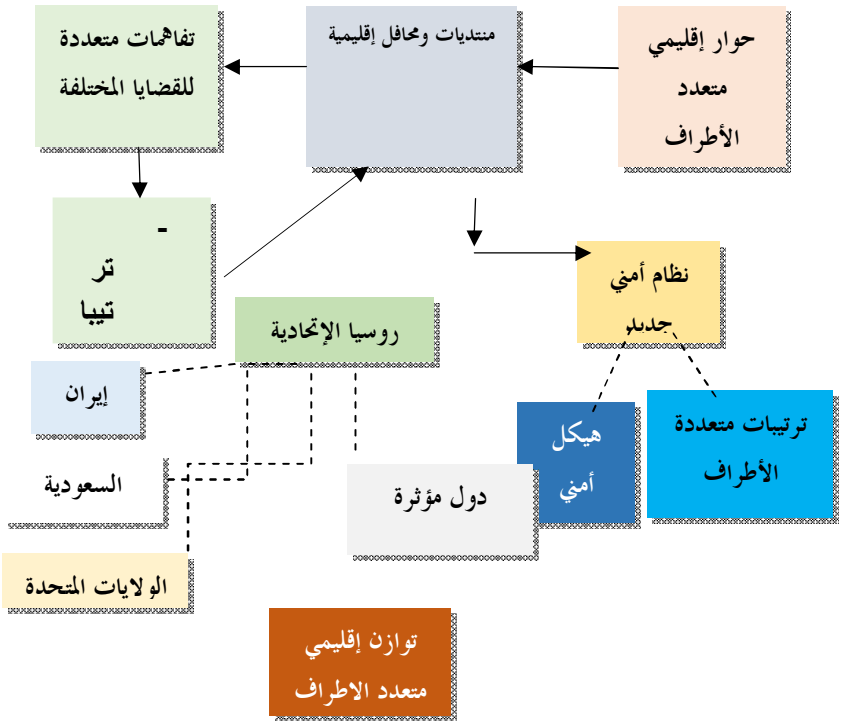

(الشكل من إعداد الباحث)

بطرح الولايات المتحدة هذه الرؤية فإنها تعمد الى إدارة طبيعة العلاقة مع القوى الفاعلة الى جانبها في المنطقة وبالأخص إيران بما يضمن التوازن بين مصالحها وضبط الدور الإيراني من خلال إنشاء منتدى أكثر شمولاً للمناقشات متعدّدة الأطراف لقضايا أمن المنطقة، كخطوة أولى نحو بناء هيكل أمني للمنطقة قائم على قواعد محدّدة، وهو ما ينسجم مع إستراتيجية الولايات المتحدة لإعادة صياغة دورها عالمياً بما يضمن تأدية دور الموازن

بصورة أكثر فاعلية[٩١]، مما يتفاعل مع الإلتزام الأمريكي المعلن تجاه أمن المنطقة وبناء هيكل أمني أكثر شمولاً للجميع من شأنه أن يشمل دول مجلس التعاون الخليجي وإيران والعراق، وقوى خارجية أخرى مهمة. ومع ذلك، فإن وجود منتدى أمني فاعل ومتعدّد الأطراف، سيعزّز الاستراتيجية الأمنية الأميركية الحالية للمنطقة والعديد من الفرضيات الأساسية التي تدعمها، فهي (وفقاً لوجهة النظر الأمريكية) ستنقل المزيد من مسؤوليات إصلاح مشاكل المنطقة إلى دولها، بينما تشجّع الأطراف المعنية المسؤولة من خارج المنطقة على تقاسم المزيد من الأعباء الأمنية.

أي بكلمة اخرى ان انخراط الولايات المتحدة في المنطقة سيتعين معه أن يزيد من أولوية إنشاء منتدى جماعي جديد حول موضوعات أمن الخليج، على أن يضم تحت لوائه دول الخليج العربية، إلى جانب الولايات المتحدة، والصين، والاتحاد الأوروبي، والهند، وإيران، والعراق، واليابان، وروسيا؛ بحيث يكون هذا المنتدى خطوة أولى نحو رؤية أبعد وأوسع لنظام أمني أكثر رسمية، وله قواعد محددة وواضحة" لطبيعة العلاقة بين مختلف أطرافه.

هناك العديد من الآراء داخل الولايات المتحدة تعمد إلى توفير الظروف المناسبة في المنطقة لجذب القوى الإقليمية الاخرى المختلفة عن طريق بناء سلسلة من مناطق النفوذ والتأثير ، والربط بين هذه المناطق عن طريق أدوار القوى الكبرى، إذ ستعمد الولايات المتحدة الى دعم أدوار كل من السعودية ومصر ، وهناك من تحدث عن التحالف الامريكي الخليجي لبناء منظومة أمنية في المنطقة [٩٢]، فضلاً عن تلك الآراء التي ترى في إمكانية دخول تركيا في تحالف عسكري مع كل من السعودية والولايات المتحدة في بعض القضايا كما كانوا في السابق[٩٣]، وهو ما سيعزز من الدور الأمريكي في هذا الصدد.

هناك بعض قضايا المنطقة المهمة كان لها الأثر الكبير على تفاعلات القوى الكبرى ذات الصدد ببناء بيئة إقليمية جديدة، فوفقاً لبعض الآراء كان الإتفاق بين القوى الكبرى وإيران حول برنامجها النووي الفرصة لإيجاد نظام أمني جديد للمنطقة ويمكنه تحسين العلاقات بين إيران ودول الخليج العربية والمساعدة في الحدّ من الالتزام العسكري

الأميركي، وإن كان هذا احتمالاً بعيداً، وهو ما تزامن مع العديد من الدعوات بين الخبراء والمحللين، الأمريكيين وغير الأمريكيين على حد سواء، على توصيف "التحول الجديد" في الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة؛ فبينما يرى البعض أنه "انكفاء" أو "انسحاب" من المنطقة، يعتقد آخرون أنه ابتعاد عن حلفاء تقليديين (دول الخليج مثلاً) والاقتراب نحو حلفاء جدد (إيران)[٩٤]، في حين ترى أطراف ثالثة أنه مجرد إعادة رسم الولايات المتحدة لأولوياتها الإستراتيجية وفقاً لمقتضيات تطورات التفاعلات الإقليمية والدولية ومتطلبات إستراتيجية أمنهم الوطني[٩٥].

ويتفاعل مع ما سبق ذكره، وجود قناعة إقليمية من أن السياسات التي تتبناها بعض القوى الفاعلة ولاسيما الدور الأمريكي في المنطقة[٩٦] والمقترن بإستخدام القوة الصلبة لتحقيق بعض أهدافه[٩٧] ستكون العامل الأساس في عدم إستقرار المنطقة ، وهو ما تفاعل مع الرغبة الامريكية المتنامية بإتاحة الفرصة لباقي القوى بتأدية أدوار مساوية لها بعيداً عن سياسات الهيمنة والنفوذ ، ومن ثم شيوع حالة من التفاهم بينها، الأمر الذي سيعزز من الدور الأمريكي في بناء بيئة اكثر إستقراراً لمعظم القوى الفاعلة فيها.

وضمن هذا الإطار كانت هناك العديد من التصورات الامريكية لطبيعة البيئة الأمنية في المنطقة التي يمكن ان تتعامل مع ما يعتريها من مشاكل وخلافات وقضايا تم طرحها على شكل مبادرات مختلفة تتمركز حول تأسيس نظام جديد للأمن بمشاركة القوى الفاعلة فيه، وهو يتضمن بناء صيغتين معروفتين للـ (الأمن الجماعي) الصيغة الأولى هي " الدفاع المشترك"، وأبرز ما يمثله نموذج "حلف الناتو" من خلال إنشاء ما سُمي بـ " تحالف الشرق الأوسط الاسراتيجي"، وتسمى أيضًا بـ «الناتو العربي »، وهو تحالف عسكري عربي يُعد نسخة عربية من حلف شال الأطلسي (الناتو)، بحيث يكون أي

اعتداء على أي دولة من أعضائه بمثابة اعتداء على الكل ضمن مبدأ (الأمن الجماعي)[٩٨]، يهدف هذا التصور إلى إقامة حلف دفاعي إقليمي في الخليج من النوع الذي نجح في أوروبا في أثناء الحرب الباردة، وهذا يعني العودة إلى تجربة سياسة الأحلاف التي سبق أن أقامتها

الولايات المتحدة وبريطانيا في المنطقة في خمسينيات القرن المنصرم، حيث كانت سياسة الأحلاف وامتداداتها الإقليمية في الماضي جزءاً من سياسة احتواء الاتحاد السوفييتي الأمريكية ومن ثم فإنها كانت جزءاً من أدوات الصراع الدولي الإقليمية وهو ما يختلف عن الأوضاع الخليجية الراهنة.

يهدف الناتو العربي على وفق الصيغة الأمريكية إلى خلق حالة توازن قوى أمني وعسكري في المنطقة بين إيران والسعودية، كما يركز إلى جانب منه في تنسيق إدارة النزاع في سوريا واليمن، وتعميق التعاون الأمني والعسكري بين الدول المعنية والولايات المتحدة (بناء منظومة دفاع صاروخية، والتدريب العسكري لمواجهة الإرهاب والتطرف، والتصدي للنفوذ الإيراني)، هذا الحلف في حال قيامه سيكون بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجي والعراق، مع التركيز على عزل إيران، سيكون فرصة للولايات المتحدة لتقدم التزامًا أمريكيًا ثابتًا [٩٩] بأمن المنطقة.

أما النموذج الثاني، فهو "نظام الأمن الإقليمي القائم على الإتفاقيات المشتركة"، والذي يهدف بالأساس إلى منع الاعتداء أو الحرب، ويرمي هذا التصور إلى أن تتبنى الولايات المتحدة بناء ترتيبات وإتفاقيات أمنية مشتركة في المنطقة على غرار التجارب * في أوروبا في نهاية الحرب الباردة، وفي الخليج العربي يمكن أن تنطوي هذه الإتفاقيات والترتيبات الأمنية المشتركة في المنطقة على مجموعة من الأنشطة المماثلة التي تجمع الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون وإمكانية ضم إيران والعراق إليها، وقد تبدأ العملية بإقامة منتدى– أمني إقليمي يمكن فيه مناقشة القضايا ذات الصلة، مثل تبادل المعلومات، الإبلاغ عن المناورات قبل الشروع فيها ، وتبادل المراقبين.

إن تعدد التصورات الأمريكية يكشف عن حقيقة مهمة وهي أن الولايات المتحدة لم تستقر بعد على تصور محدد للنظام الأمن، خاصةً وأن رؤيتها تعمد إلى ضمان أمن عموم المنطقة كجزأ من منظومة أمنية إقليمية أوسع تضم عموم منطقة الشرق الاوسط، وكل هذا مرتبط بطبيعة سياساتها تجاه عموم المنطقة ومستجدات تطور أدوار القوى الفاعلة الأخرى

وما تزخر به هذه البيئة من قضايا ومشاكل وتحديات متنوعة، ومن ثم إرتباطه بمصالحها الخاصة.

المطلب الخامس: مستقبل البيئة الأمنية في الخليج العربي:

تشهد البيئة الأمنية في المنطقة وجود العديد من المحاولات لصياغة مستقبل خريطة تفاعلاتها، ليس هذا فحسب؛ بل ويتعداه الامر الى التغيير السياسي في العديد من دول المنطقة على وفق إعتبارات مختلفة[١٠٠]، وهو ما تفاعل مع تطور تفاعلات أطرافه بسرعة متزايدة لطرح رؤاهم المختلفة لكيفية بناءها وفق مستجدات المتغيرات والقضايا الإستراتيجية التي تزخر بها، وهنا نتوقع أن تشهد هذه البيئة إعادة هيكلة جذرية، إذ ستفرض التحديات الأمنية الجديدة تغييرات عميقة في المنطقة، وفي ضوء ذلك ستتغير أدوار بعض القوى الفاعلة في الفترة المقبلة، وكذلك هيكلية وطبيعة العلاقات الأمريكية مع الحلفاء الإقليميين، خاصةً وأن الولايات المتحدة الامريكية عمدت في السابق إلى جعل بعض حلفائها في صلب سياساتها الإقليمية، وهو ما تراجع لتبني نهج جديد قوامه تطوير العلاقات الثنائية القوية مع دول المنطقة، أو السعي لإعادة النظر بطبيعة علاقتهم مع كل من إيران وتركيا ومصر على وفق العديد من الآراء.

إن الرؤى مختلفة لمستقبل طبيعة البيئة الأمنية للمنطقة التي إنطلقت من مصالحها الخاصة النابعة من أهداف وسياسات القوى الفاعلة الكامنة وراءها، جعل تلك الرؤى تتميز بكونها تعمد إلى:

١. بناء منظومة أمنية متعددة الأطراف حتى وإن كان فيها إستعارة لمميزات من بعض التجارب السابقة في هذا المضمار وبأمكنة مختلفة[١٠١].
٢. من المحتمل ان يكون لطبيعة العلاقات الثلاثية [١٠٢] دوراً مهماً في بناء بيئة أمنية جديدة من خلال إعتماد القوى الفاعلة في هذه البيئة لعلاقاتها المختلفة كأساس لتفاعلاتهم كما هو مبين في الشكل (٦)، إذ أن عملية التفاعلات الاقليمية في المستقبل سيتم التحكم بها من خلال التحالفات والاتفاقيات الثنائية والثلاثية،

والتي من خلالها سيتم رسم خريطة التفاعلات الاقليمية ،وهو ما سيكون الأساس لبناء تحالفات جديدة متعددة يتوقع لها البعض أن تؤدي الى بناء نظام إقليمي جديد[١٠٣]، وعلى وفق هذه الرؤية فإن تلك العلاقات للقوى الفاعلة ستكون أساس أي نظام إقليمي محتمل[١٠٤]، وهو ما تشجعه بعض القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الامريكية وروسيا سبيلاً لتعزيز تحالفاتهم وعلاقاتهم الثنائية، التي يسعون من خلالها لانشاء تحالفات تكون البديل عن سياسة توازن القوى، التي بوساطة علاقاتهم الثنائية ستكون مركز ذلك النظام المحتمل وستنجح في الوصول الى مثل ذلك الهدف، ومن هذه العلاقات ستتفرع شبكة من التحالفات الثلاثية والثنائية لجمل أطراف هذه العلاقات، وبمجموع العلاقات الاقليمية ستتكون بيئة أمنية تمهد السبيل لقيام نظام إقليمي جديد.

شكل رقم (٦) العلاقات الثلاثية والثنائية المختلفة لقوى البيئة الأمنية المحتملة

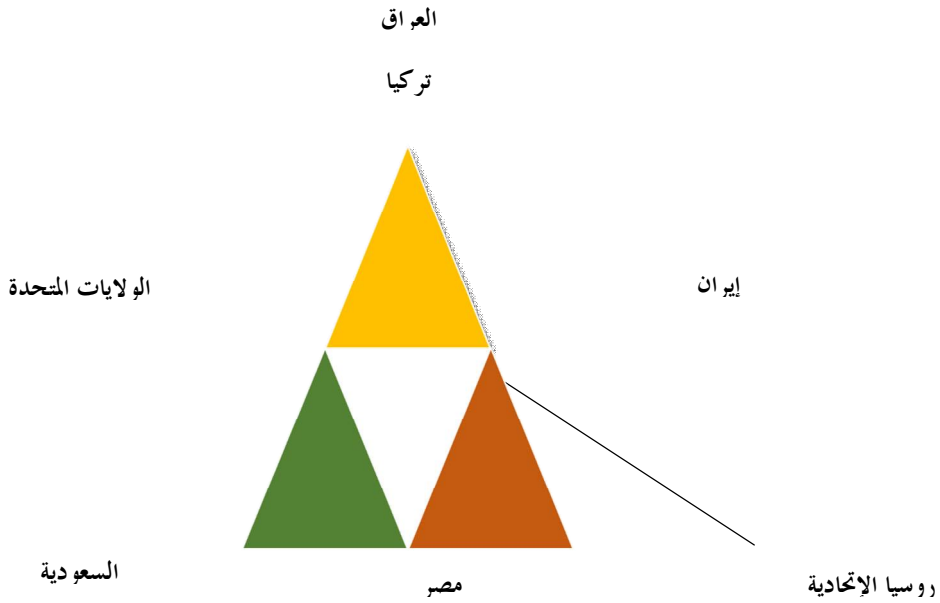

(الشكل من إعداد الباحث)

٣. تعمد الولايات المتحدة الى بناء منظومة أمنية جديدة تكون هي فيها الفاعل الأساس والمنظم لباقي الأدوار المختلفة، والمقترنة بالقبول الإقليمي لهذا الدور[١٠٥]، وهو ما ستعززه من خلال الإعتماد على علاقاتها وتحالفاتها الثنائية كأساس لتلك المنظومة ، وهو ما سيضمن للولايات المتحدة (وفق وجهة نظرها) التعامل مع مستجدات البيئة الأمنية وتعزيز علاقتها مع دول المنطقة [١٠٦]، من خلال سياسة التوازن من الخارج والقيادة من الخلف (التحالفات الأمنية الضامنة)[١٠٧] التي تم نهجها منذ عهد أوباما.

٤. تتضمن الرؤية الأمريكية إمكانية إيجاد أدوار خاصة لبعض القوى في المستقبل تبعاً لمستجدات تطورات أدوارها ومآلات قضايا ومشاكل المنطقة، ومنها إفراد مكانة للدور الايراني في المنطقة مما دفعها الى طرح فكرة إمكانية تعزيز علاقاتها مع السعودية لتقاسم نفوذ المنطقة في ظل سلام بارد بدلاً من أن تقوم الولايات المتحدة بمساندة الدول العربية فتجد نفسها في مواجهة طويلة مع إيران [١٠٨].

٥. تسعى إيران الى إعادة رسم توجهاتها في المنطقة بما ينعكس بوجود قبول إقليمي بها وهو ما حاولت تأطيره في مقترحاتها الأخيرة الرامية لبناء بيئة أمنية جديدة على وفق وجهة نظرها.

٦. الترتيبات المطروحة تعبر بالأساس عن المصالح الخاصة بالقوى الفاعلة ومنها الأمريكية الرامية لضمان دورها وحماية حلفائها[١٠٩]، وهي تعبر في الأساس عن أهمية وفاعلية دور الولايات المتحدة الإقليمي الذي لا يمكن غض النظر عنه، وسياساتها إزاء منطقة الشرق الأوسط عمومًا والمنطقة خصوصاً تبعاً لمستجدات تطورات البيئة الأمنية وتفاعلات مختلف أطرافها.

٧. قيام بعض القوى الفاعلة في المنطقة[١١٠] بإعادة تعريف أدوارها لتتناسب مع طبيعة ومستجدات البيئة الراهنة، إذ سيعمل في المدة المقبلة على تفعيل العمل المتعدد الأطراف وتفاعل دول المنطقة مع بعضها بإيجابية، خاصة مع تبني هذه القوى

للحوار المتعدد الأطراف كأساس للعمل الإقليمي، والذي سيكون الأساس في مستقبل توجهات أدوار القوى الفاعلة في عموم البيئة الاقليمية، أي بكلمةٍ أخرى رسم مستقبل البيئة الاقليمية لن يكون مقتصرا على أدوار القوى الفاعلة فحسب، بل والمكونات الاخرى لهذه البيئة، خاصةً وأن طبيعة العلاقة بين القوى الفاعلة على وفق بعض الاراء هي آلية للتوافق المتعدد الاطراف في القضايا المتنوعة[١١١]، ومن ثم الفترة المقبلة ستشهد تطوير علاقات دول المنطقة مع القوى الفاعلة من داخل وخارج المنطقة ، عن طريق الإستناد الى تاسيس آلية لحوار الشراكة مع تلك القوى.

٨. صحيح ان هناك توجها أمريكياً لتأدية دور مهيمن في شؤون المنطقة، وبسبب طبيعة التفاعلات الاقليمية للمرحلة الراهنة التي افرزت قناعة اقليمية بضرورة القيادة الامريكية لهذه التفاعلات، لكن الدور الامريكي يسعى لضمان استمرارية الاوضاع الراهنة من حيث بقاء هذا الدور بالصورة التي هو عليها في الوقت الراهن، وعدم تقليل الالتزام الامني ، لاسيما أن الارتباط الفعال هو في صلب أولويات هذا الدور في المنطقة من جهة، والتاكيد على عدم تاثير القضايا السياسية في العلاقات الاقتصادية مع دول الاقليم من جهة اخرى[١١٢]، وهو ما قد يتقاطع مع وجود بعض الرغبات الإقليمية (إيران وتركيا) الرافضة لتأدية الولايات المتحدة لمثل هكذا دور ، لاسيما إذا ما علمنا أن من أهداف الدور الأمريكي في الوقت الراهن تحجيم وإحتواء التوجهات الإيرانية والتركية ، وهو ما يتفاعل مع وجود عدة تساؤلات حول النوايا الحقيقية للدور الأمريكي وتحالفاته في المنطقة[١١٣].

٩. تقاطع رؤى ومدركات القوى الفاعلة لبعض قضايا ومسائل البيئة الاقليمية ، سيجد صداه في سياسات التحالف والتنافس، وردود افعال مبالغ فيها، فعلى سبيل المثال مع اعلان الولايات المتحدة لسعيها في بناء ونشر نظام أمني دفاعي في

المنطقة ظهرت معه الكثير من الدعوات[١١٤] لإمكانية قيام سباق تسلح اقليمي،...الخ، وهو ما قد يعني تبني استراتيجيات وصفت بأنها هجومية او انها من اثار الحرب الباردة، بينما يصفها آخرون بأنها دفاعية تبعاً لمدركات و رؤى كل طرف[١١٥]، ما سينعكس في وجود رؤى مختلفة لطبيعة الترتيبات الأمنية اللازمة لمواجهة مثل هذه التطورات، وهو ما يتفاعل مع تنامي وعي إقليمي متزايد من أن أي تحالفات جديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج العربي ستمثل تطوراً إقليمياً جديداً يستهدف تفعيل الدور الامريكي عسكرياً وأمنياً[١١٦]، وهذا الوعي له الصلة الوثيقة مع قناعة مؤداها بإن الهدف من وراء تجديد وتطوير آلية عمل هذه العلاقة هو من اجل مواجهة احتمالات تطور القوة الايرانية ، ومنح السعودية دوراً أكبر من المطلوب إقليمياً.

كل ما سبق سينعكس في اثارة التساؤلات الاقليمية حول جدوى هذا التحالف في هذه المرحلة من التطورات في البيئة الاقليمية[١١٧]، الأمر الذي قد يجد صداه في اذكاء سباق تسلح اقليمي جديد [١١٨]، وسياسات تنافس بين القوى الفاعلة ،لاسيما أن العديد من دول المنطقة ترى في هذا التحالف وفق هذه الرؤية بأنه خطوة لاحتواء تنامي الأدوار الإقليمية لتلك الدول، ومسعى جاد لبناء نظام اقليمي قائم على تحالفاتها الثنائية[١١٩]، بعيداً عن مصالح باقي القوى الفاعلة ودول المنطقة.

الخاتمة:

تميزت البيئة الأمنية في منطقة الخليج العربي بالتعقيد الشديد كونها تضم العديد من القضايا الإستراتيجية المؤثرة على تفاعلات معظم الأطراف الإقليمية والدولية الموجودة فيها، وهو ما إنعكس في طبيعة الهيكل الأمني الموجود أو المقترح والمُراد تطبيقه في المنطقة لمعالجة ما يعتري هذه البيئة من أوجه خلل، ومن ثم وجود أنماط معقدة من العلاقات القائمة على الترتيبات المتعددة الأطراف والثنائية والثلاثية، ولأن عملية ضبط تطورات وتفاعلات هذه

البيئة كان في السابق يتم عن طريق الدور الأمريكي والقبول الإقليمي به ، إلا إنه إختلف جذرياً لمرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ .

إتسمت التطورات التي شهدتها المنطقة لمرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ بالسرعة والخطورة والتعقيد مما إنعكس على مجمل تفاعلات البيئة الأمنية وأدخلها في مرحلة جديدة من عدم الاستقرار والشك وإنعدام اليقين بين مجمل أطرافها من جانب، ومعه أصبح أمن المنطقة ليس شأناً محليّاً فقط، وإنّما هو قضيّة ذات أهمّيّة بالغة للعديد من الأطراف، على المستويين الإقليميّ والدوليّ من جانبٍ آخر.

كانت هناك العديد من الرؤى والصيغ الأمنية المطروحة لإعادة بناء هيكلية البيئة الأمنية الراهنة في المنطقة من قبل القوى الفاعلة، إذ عمدت الرؤية الأمريكية إلى إيجاد التصورات الخاصة بضمان أمن عموم المنطقة كجزأ من منظومة أمنية إقليمية أوسع تضم عموم منطقة الشرق الاوسط، وكل هذا مرتبط بطبيعة سياساتها تجاه عموم المنطقة ومستجدات تطور أدوار القوى الفاعلة الأخرى وما تزخر به هذه البيئة من قضايا ومشاكل وتحديات متنوعة، ومن ثم إرتباطه بمصالحها الخاصة، وكذلك المبادرة الروسية وإن إنطوت مقترحاتها على بعض المميزات الإيجابية لكنها تبقى كغيرها من الرؤى ذات الصلة بالقوى الكبرى الفاعلة التي تأخذ مصالحها بالدرجة الأولى ضمن منطلق العلاقات التنافسية فيما بينهم، بينما الرؤية الإيرانية أكدت بأن مسؤولية أمن المنطقة يجب أن تكون على عاتق دوله، وإبعاد القوى الدولية "الأجنبية" المتواجدة عسكرياً في المنطقة، وهو ما لم يتلقى أي صدىً مقبولاً من دول المنطقة التي ترى في الدور الإيراني عامل مهدد لهم ولأمنهم، وأن الرؤى التي تطرحها إيران لإعادة صياغة البيئة الأمنية انما هي تتفق مع طموحها بقيادة المنطقة، ومن ثم عدم التجاوب معها.

الهوامش والمصادر:

[1] Fatemeh Hashemi Bahremani, Internal Factors of Insecurity in the Persian Gulf, International Journal of Political Science, Vol.3, No.5, Winter 2013, p.29.

[٢] للمزيد حول هذه الفكرة أنظر:

- Anthony H. Cordesman,The Changing Security Structure in the Middle East:A Speech to the International Symposium on International Relations and Security at the Turkish War College, Working Draft,(center for strategic and international studies), May 26, 2016,pp.8-14.

[٣] مجموعة مؤلفين ، ديناميكيات الأمن المتغيرة في الخليج ، تقرير موجز، (جامعة جورجتاون، مركز الدراسات الدولية والإقليمية)، العدد ١٩، ٢٠١٨.

[4] Mohammad Soltaninejad, The Security of the Persian Gulf after the Arab Revolutions, Iranian Review of Foreign Affairs, Vol. 3, No. 2, Summer 2012,pp.121-123.

[5] Tahereh Ebrahimi Far, A New Security Order for the Persian Gulf:Building a Peaceful Islamic Region, The Quarterly Journal of Political Studies of Islamic World, 2014, vol.2 (8), p.30.

[٦] عبد الرزاق خلف محمد الطائي ، أمن الخليج العربي في المنظور الإيراني ١٩٩١-٢٠١٢ ،(جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية)، المجلد ١٢،العدد ٣٥، ٢٠١٨ ،ص ص.١٦٠-١٦٢.

[٧] جاسم بن محمد القاسمي، التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي:انجازاته وتحدياته،(مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة)، ٢٠٠٠، ص ص ١٢٦-١٢٧.

[8] Peter Jones, "Structuring Middle East Security," Survival: Global Politics and Strategy 51 (December 2009): 105–122.

[9] Seyed Mohsen Mirhosseini1 and Sarvinder Kaur Sandhu, The Role of Iran Regarding the U.S. Security Systems in the Persian Gulf Region, Cross-Cultural Comunnication journal, Vol. 6, No. 4, 2010,pp.123-125.

[10] Kristian Coates Ulrichsen , Rebalancing Regional Security in the Persian Gulf , (Rice University's Baker Institute for Public Policy),february 2020,p.3.

[11] The Gulf Security Architecture:Partnership with the gulf Cooperation council, A majority staff reported for the use of the committee on foreign relations united states senate one hundered twelfrh Congress Second ,JUNE 19, 2012, http://www.gpo.gov/fdsys/

[12] Erika Holmquist and John Rydqvist (ed) The Future of Regional Security in the Middle East: Expert Perspectives on Coming Developments ,April 2016, p.21.

[١٣] تم نقد هذه السياسة داخل الإدارة الأمريكية لأكلافها الباهضة إقتصادياً وأمنياً وتم طرح فكرة الإستعاضة عنها بآليات التعاون الأمني الجماعي، أنظر في ذلك :

- Michael Knights, Troubled Waters: Future U.S. Security Assistance in the Persian Gulf. (The Washington Institute for Near East Policy, Washington, DC. 2006).

* تم التوقيع على هذا الإعلان في آذار ١٩٩١ بين دول مجلس التعاون الخليجي وسوريا ومصر يتم بمقتضاه تقديم الدعم المادي من قبل دول الخليج لكل من مصر وسوريا مقابل الدعم العسكري منهما ضمن إطار توفير مظلة أمنية لدول الخليج العربي إتساقاً مع المحاولات الرامية آنذاك لإعادة بناء هيكل البيئة الأمنية للمنطقة

[14] Robert E. Hunter, Building security in the Persian gulf, (Santa Monica, Rand Corporation), 2010, pp.21-23.

(١٥) كانت هناك الكثير من الآراء لطبيعة البيئة وتفاعلاتها في هذه المدة لما يجب ان يتم لبناء نظام امني جديد لتلك المرحلة ، ينظر في ذلك:

- David Aaron, Frederic Wehrey, Brett Andrew Wallace, The Future of Gulf Security in a Region of Dramatic Change: Mutual Equities andEnduring Relationships, (Santa Monica, RAND Corporation), 2011, p, 12-15.

(16) Rajeev Agarwal, Security Architecture in the Persian Gulf: GCC, Gulf Union or Something Else?(New Delhi, Vivekananda International Foundation), October 1 , 2014, https://www.vifindia.org/article/2014/october/01/security-architecture-in-the-persian-gulf-gcc-gulf-union-or-something-else

(17) Tahereh Ebrahimi Far, A New Security Order…,op.cit,p.34.

(١٨) خالد بن إبراهيم الفضاله، أمن الخليج العربي في ظل التحديات الإقليميّة،مجلة دراسات(المنامة، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة)، المجلد الثاني ، العدد ١، ٢٠١٥، ص،١٠.

(١٩) محمد ياس خضير، أمن الخليج في ظل التحولات الإقليمية الجديدة ، مجلة دراسات دولية، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية)، العدد ٥٣، ٢٠١٢،ص ص ١٤٧– ١٥٣.

(٢٠) أشرف سعد العيسوي، "حرب الخليج الثالثة ومستقبل توازن القوى في المنطقة"، مجلة شئون خليجية، العدد ٣٤، صيف ٢٠٠٣ ، ص ص ٧٧–٧٨.

(٢١) شحاتة محمد ناصر ، السياسة الايرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي : الإستمرارية والتغيير ، (القاهرة ، دار العين للنشر)، ٢٠١٥ ، ص٦٥.

(٢٢) صلاح جبير البصيصي وسامر مؤيد عبد اللطيف، أثر الاتفاقيات الامنية على امن الخليج العربي، المجلة السياسية والدولية ، (الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية) ، العدد ٢٨–٢٩، ٢٠١٥، ص ص.٢٩٩–٣٠٢.

(٢٣) أحمد يوسف الكيطان ، روسيا الإتحادية وإدارة الأزمات: عودة الدب الروسي الى الساحة الدولية،(القاهرة ، دار سما للنشر والتوزيع)، ٢٠١٩ ، ص ٣٦٧.

(24) Frederic Wehrey, A New U.S. Approach to Gulf Security,Policy outlook, (Washinghton D.D,Carnegie Endowment for International Peace),March 2014,p.4.

(٢٥) صلاح حسن ، الإستراتيجية الأمريكية حيال العراق : دراسة في ملامح التغيير ،(بيروت ، منشورات ضفاف)، ٢٠١٤ ، ص ص ٣١٤–٣١٥.

(٢٦) نورا فخري ، مستقبل الدور التركي في الشرق الأوسط: السيناريوهات المتوقعة ومحددات التحرك ، (القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية)،٣١–٣–٢٠١٨ بحث تم سحبه من الانترنت بتاريخ ٢٤–١٠–٢٠١٨ في الساعة ١٣٤٦.

(٢٧) بسمة خليل ، تحولات الدور التركي ومستقبله في حلف الناتو ، مجلة رؤية، العدد٢، تموز ٢٠١٧،ص ١٧١.

(٢٨) سامية بيبرس ، سوريا وتركيا بين التحالف والعداء ، مجلة شؤون عربية ، شتاء ٢٠١٢ ، ص ١٧٤.

(٢٩) ديمتري ترينين ، أهداف موسكو في الشرق الأوسط، ترجمة: فواز زعرور ،(بيروت ، دار الكتاب العربي)، ٢٠١٨، ص ٨٩.

(٣٠) خليل العناني ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ،مركز الجزيرة للدراسات،(بيروت ،الدار العربية للعلوم ناشرون) ، ط١ ، ٢٠١٠ ، ص ١٥٠ .

[31] Kobi Michael, The Changing Middle East and the Crumbling Political Order: An Israeli Perspective, In: Kanchi Gupta (Ed), Transformations in West Asia: Regional Perspectives, (New Delhi, Observer Research Foundation),2015,p.22.

[32] Mehran Kamrava, Visions of Persian Gulf security, in: Marc Lynch(ED), Visions of Gulf Security, POMEPS Studies, (George Washington University, the Institute for Middle East Studies),March 25, 2014 ,p.5.

[33] Eman Ragab, An Alternative Approach to Regional Security in the Middle East, The Cairo Review of Global Affairs, تم الدخول بتاريخ ٢٠-٥-٢٠٢٠ الساعة ٢١٠٠
https://www.thecairoreview.com/essays/an-alternative-approach-to-regional-security-in-the-middle-east/

[34] SETH CROPSEY, GARY ROUGHEAD, A U.S. Withdrawal Will Cause a Power Struggle in the Middle East, DECEMBER 17, 2019, 10:42 AM
https://foreignpolicy.com/2019/12/17/us-withdrawal-power-struggle-middle-east-china-russia-iran/

[35] Waleed Hazbun , Regional Powers and the Production of Insecurity in the Middle east, op.cit,p.5

[٣٦] عمار مرعي حسن ، مكانة تركيا الجيوستراتيجية والصراع الدولي، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،(جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية)، ٢٠٦ذ ، ص ٢٦٩.

[37] Peter Jones , Structuring Middle East Security, survival , November 24 , 2009, p p. 110 – 115.

[٣٨] أنظر في ذلك-:

- Joseph McMillan, Richard Sokolsky, and Andrew C. Winner, Toward a New Regional Security Architecture, The Washington Quarterly, Vol. 26, No.3, Summer 2003.

[٣٩] عبد الله باعبود، الدور المستقبلي للقوى الدولية الكبرى في أمن الخليج: الولايات المتحدة ،بريطانيا،فرنسا وحلف الناتو ، في محمد بدري(محرر)،الخليج في سياق إستراتيجي متغير،(الدوحة،مركز الجزيرة للدراسات)،٢٠١٤، ص ص ٢٣٠ – ٢٣٨.

[٤٠] جلال خشيب ، جدلية القيم والمصالح ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٣.

[41] Judith S. Yaphe , Gulf Security Perceptions and Strategies , IN; Richard D. Sokolsky (Ed) , The United States and the Persian Gulf; Reshaping Security Strategy for the Post-Containment Era, (Washington D.C., National Deffense University Press), 2003,P. 39.

[٤٢] ديمتري مدفيدف، مفهوم السياسة الخارجية الروسية، ترجمة : طارق محمد ذنون الطائي،(بغداد ، دار الشاملة للطباعه والنشر)، ٢٠١٢، ص ٢٦.

[43] Florence Gaub, The Odd Couple: NATO and the GCC, in; Riccardo Alcaro and Andrea Dessì(Ed), The Uneasy Balance; Potential and Challenges of the West's Relations with the Gulf States, IAI Research Paper,(Roma, Istituto Affari Internazionali),2013,pp.114-118.

[٤٤] كانت هناك العديد من المقترحات التي طُرحت للتعامل مع طبيعة التحديات وأوجه الخلل في تفاعلات البية الأمنية ، للمزيد أنظر :

– حشوف ياسين ، عامل التهديدات الأمنية : الأثر الإستراتيجي في الخليج العربي: دراسة في أسباب نشوء و إستمرارية مجلس التعاون الخليجي، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد ١٥ ، تموز ٢٠١٦، ص ص ، ٤٨ – ٤٩.

(٤٥) خضير ابراهيم سلمان وعبد الغني محمد عبدالعزيز، اهم متغيرات تطور منظومة الامن الخليجي للمدة بين ١٩٨١ – ٢٠١٢ ، مجلة السياسية والدولية ، (الجامعة المستنصرية،كلية العلوم السياسية) ، العدد ٣٥-٣٦، ٢٠١٧،ص.١٣١.

* عمدت إيران الى طرح العديد من المقترحات ذات الصلة ببناء بيئة أمنية جديدة للمنطقة ، ولعل أبرز تلك المقترحات هي:

أ. مشروع (٦+٢+١+١) وهو الذي يضم دول مجلس التعاون الست وإيران والعراق ومصر وسوريا.

ب. إقامة تحالف بين إيران ودول مجلس التعاون وهو ما دعا إليه الرئيس الإيراني الأسبق "هاشمي رفسنجاني" لمواجهة الخطر الإسرائيلي، وهذا ما أراد تأكيده الرئيس "أحمدي نجاد" لدى مشاركته في الدورة الـــ ٢٦ لمجلس التعاون الخليجي في كانون الأول ٢٠٠٧.

ج. بناء تحالف إقليمي يضم إيران ودول مجلس التعاون الخليجي ودول آسيا الوسطى الإسلامية وفق ما جاء على لسان وزير الخارجية الإيراني السابق حين ذكر أن الأمن القومي الإيراني يتحقق من خلال إقرار السلام والأمن في المنطقة التي تضم دول إقليم الخليج ودول منظمة التعاون الاقتصادي "إيكو" أو بعضها، للمزيد ينظر :

– عبد الرزاق خلف محمد الطائي ، أمن الخليج العربي في المنظور الإيراني، مصدر سبق ذكره، ص ص . ١٦٤-١٧٠.

(٤٦) حسام مطر ، ما بعد القتال: حرب القوة الناعمة بين أمريكا وحزب الله ، (بيروت ، شبكة المطبوعات للتوزيع والنشر)، ٢٠١٩، ص ١٣٧.

(47) (Gertjan Hoetjes, The Gulf Monarchies and the Challenges of a Region in Flux, HH Sheikh Nasser al-Mohammad al-Sabah Publication Series, Number 29: November 2019,p.7.

(٤٨) أحمد الباز ، الثورة والحرب : تشكيلالعلاقات الإيرانية – الخليجية ،(القاهرة ، العربي للنشر والتوزيـــع)، ٢٠١٨، ص ١٣٣.

(٤٩) علي عبد الخضر المعموري، إيران ومعضلة التعاون الإقليمي في مواجهة العقوبات الأمريكية، مجلة مدارات إيرانية، (بيروت، المركز الديموقراطي العربي–)، العدد ٣، آذار ٢٠١٩، ص ص ١٠٨-١١٣.

* أكدت إيران في هذه المرحلة على ان مبدأ التعاون الإقليمي باعتباره دليلاً على الجدية والريادة في تنمية العلاقات الثنائية والثلاثية والمتعددة الأطراف كسبيل وحيد لضمان السلام والاستقرار والأمن في المنطقة، وبموجبه طرحت اكثر من مبادرة في هذه الصدد ومنها التي أعلنها "حسن روحاني" ممثل مرشد الجمهورية الإسلامية في المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني (قبل تسنمه رئاسة الدولة) ، حيث دعا "روحاني" في اقتراح قدمه في اجتماع منتدى الاقتصاد العالمي من أجل تحقيق التعاون والأمن والتنمية في المنطقة في الدوحة" في نيسان ٢٠٠٦ إلى وضع ترتيبات جديدة في المنطقة تقوم على وضع ترتيبات أمنية مشتركة في إطار نظام للأمن الجماعي في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف والطائفية والجرائم المنظمة وتهريب المخدرات وباقي الهواجس الأمنية المشتركة.

(50) Derek Bisaccio, Iran to Propose Multilateral Gulf Security Initiative, September 23, 2019 , https://dsm.forecastinternational.com/wordpress/2019/09/23/iran-to-propose-multilateral-gulf-security-initiative / تم الدخول الى الموقع بتاريخ ٢٠٢٠\٥\٢١ الساعة ٢١٣٥.

(٥١) فتحي بولعراس ، السياسة الخارجية الايرانية في الشرق الاوسط بين الاعتبارات المذهبية والعوامل الجيوبوليتيكية ، مجلـــة العلوم الانسانية ،(جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد ٤٤ ، تموز ٢٠١٦ ، ص ص ٢٧٧-٢٨٣.

[٥٢] فراقد داؤد سلمان ، إنعكاس الاتفاق النووي الإيراني الغربي(٥+١) على أمن الخليج العربي ، مجلة آداب البصرة،(جامعة البصرة ، مركز البصرة لدراسات الخليج)، العدد ٢٠١٨،٨٥،ص.٣٣٣.

[٥٣] نجاة بركان ، العلاقات الايرانية التركية في ضوء الأزمة السورية ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، العدد ٧٤ ، ٢٠١٤ ، ص ٢٤١.

[٥٤] محمد السعيد عبد المؤمن ، ايران ومحاولات استعادة الحلم الامبراطوري ، مجلة السياسة الدولية ،(القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)، العدد ٢٠١ ، ٢٠١٥ ، ص

[٥٥] عمار مرعي الحسن ، التنافس التركي الإيراني للسيطرة على العراق بعد عام ٢٠٠٣، (بغداد، دار الكتب العلمية ، ٢٠١٤)، ص ٢٩.

[٥٦] بشير رجب الصفصاف، اتجاهات الإنفاق العسكري والتسلّح في المنطقة العربية وعلاقتها بالسلم والأمن الإقليمي ، مجلة المستقبل العربي، العدد(٤٧٠)،(بيروت ،مركز دراسات الواحدة العربية ، ٢٠١٨)، ص ١٣٠.

[٥٧] أشرف محمد الكشك ، معضلة متجددة: أمن الخليج في الرؤية الإيرانية ، مجلة السياسة الدولية ،(القاهرة ، مركز الإهرام للدراسات الإستراتيجية)، العدد ١٩٦، نيسان ٢٠١٤،ص.٨١.

[٥٨] عطارد عوض عبد الحميد ، الولايات المتحدة الامريكية وهدر الفرصة السانحة ،(عمان ، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع)، ٢٠١٩ ، ص ٣١٨.

[٥٩] محمد السعيد عبد المؤمن ، محددات دور ايران الاقليمي ، مجلة مختارات إيرانية،(القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية) ، العدد ١٧٨ ، أيلول ٢٠١٥ ، ص ص٦٠ – ٦١ .

[٦٠] تقى إياد القيسي، أمن الخليج العربي والإستراتيجية الإيرانية (الدور والتأثير)، مجلة مدارات إيرانية، (بيروت، المركز الديموقراطي العربي)، العدد ٢، كانون الأول ٢٠١٨، ص ١١٦.

[٦١] عمار حميد ياسين، السياسة الخارجية الروسية حيال الخليج العربي لمرحلة ما بعد عام ٢٠٠١، مجلة العلوم السياسية، (بغداد، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية)، العدد ٥١، ٢٠١٦، ص.١٨٥.

(٦٢) المبادرة ليست جديدة فقد سبق طرحتها في نهاية التسعينات من القرن المنصرم، مفهوم للأمن الجماعي في منطقة الخليج أواخر التسعينيات، عندما تزايدت ملامح ومؤشرات الغزو الأمريكي للعراق، والسعي بشكل أساسي على حل الوضع حول العراق آنذاك بالطرق السلمية كمحاولة لمنع تطور الوضع لكنها لم تلق أي اهتمام آنذاك، وتعيد روسيا اليوم طرحها بنسخة معدلة وترى أن الظروف الراهنة ستقنع الأطراف المعنية بالتعاطي الجاد معها.

(٦٣) آرون لوند، روسيا في الشرق الأوسط، ترجمة: يوسف مصري، (بوخوم، المركز الكردي للدراسات)،٢٠١٩، ص ص ٢٨، ٢٩-.

[٦٤] اسراء علاء الدين نوري و ناصر زين العابدين احمد ، السياسات والاستراتيجيات الامريكية والروسية في الشرق الاوسط : العراق وسوريا أنموذجاً، مجلة تكريت للعلوم السياسية، (عدد خاص بالمؤتمر ٣ لكلية العلوم السياسية، جامعة تكريت)، ٢٠١٩،ص.٢٣٦.

[٦٥] عبد القادر شامل محمد، التنافس الروسي الأمريكي بعد عام ٢٠١١:مشاهد المستقبل ، مجلة آداب الفراهيدي،(كلية الآداب، جامعة تكريت)، المجلد ١٢، العدد ١٢، ٢٠٢٠، ص. ٥٤٥.

(٦٦) أوجين رومر، خبرات روسيا في الشرق الأوسط متعددةٌ لكنها لم تحترف التعامل مع أي أزمة حتى الآن، ترجمة: أمنية زهران،(بوخوم، المركز الكردي للدراسات)،٢٠١٩، ص ٢٩.

(67) **Grigory Melamedov, Why Russia Wants Lebanon, Middle East Quarterly, Winter 2020, p.5.**

(٦٨) وهو الموضوع الذي لم يكن جديداً في طرحه في هذا الوقت ، ينظر في ذلك :

- David Aaron, Frederic Wehrey, Brett Andrew Wallace The Future of Gulf Security in a Region of Dramatic Change Mutual Equities and Enduring Relationships, (Rand Corporation, Santa Monica, CA),2011,p.17.

(٦٩) التصريحات البريطانية والفرنسية العلنية الغير متوافقة مع المبادرة الامريكية الأخيرة المتزامنة مع المبادرة الروسية والسعي لعدم إيجاد المزيد من التوترات مع ايران من العوامل المهمة التي يمكن ان تكون قد شجعت روسيا لطرح رؤيتها في هذا الوقت.

(70) **Conn Hallinan, The New Middle East That's Coming The New Middle East That's Coming, Foreign policy in focus, November 5, 2019, https://fpif.org/the-new-middle-east-thats-coming/**

(٧١) حسن ناصر عبد الحسين، التنافس الروسي الأمريكي في الشرق الأوسط، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد٢٢، ٢٠١٨ ،ص. ٣٦٧.

(٧٢) للمزيد من التفاصيل حول المبادرة الروسية ، ينظر:

– عامر حسن فياض ومحمد كريم كاظم ، قراءه تحليلية في المفهوم الروسي للأمن الجماعي في منطقة الخليج، مجلة قضايا سياسية،(جامعة النهرين،كلية العلوم السياسية)، العدد ٥٩، ٢٠١٩.

(٧٣) شادي عبد الوهاب و فادي امين، التقرير الإستراتيجي :حالة الإقليم– التفاعلات الرئيسية في الشرق الأوسط ٢٠١٨–٢٠١٩،(أبو ظبي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة)، ٢٠١٩، ص.٦.

(٧٤) عماد الدين حاتم، المستقبل الجيوبولتيكي لروسيا، مجلة الشرق الأوسط، (بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية)، العدد١١٢ ، خريف ٢٠٠٣، ص٦٣.

(٧٥) نورهان الشيخ ، تحالف محسوب / محددات التوافق بين ايران وروسيا ، مجلة السياسية الدولية ، (القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)، العدد ١٩٦، نيسان ٢٠١٤ ، ص ٩٢ .

(٧٦) سيرجي شاشكوف،العلاقات الروسية – الايرانية الى اين ؟، (أبو ظبي،مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية)،ط١ ،٢٠١٠، ص ٢٦ .

(77) **Guli Yuldasheva, The Role of Iran and the United States of America in Geopolitics of Central Asia,(The Latvian Institute of International Affairs), 2017,p.38.**

(٧٨) يازاجنكياني، صراع القوى الدولية في ضوء النظام العالمي الجديد ودور السياسة النووية في رسم الخارطة السياسية للشرق الأوسط، ترجمة: علي مرتضى سعيد،(القاهرة ، المركز القومي للترجمة)، ٢٠١١ ، ص ١٨.

(٧٩) للعوامل الاقتصادية الأثر الكبير في التاثير على البيئة الأمنية للمنطقة ، للمزيد ينظر:

- Hadi Adi Fathallah, The Economic Consequences of Gulf Insecurit, (carnegieendowment for international peace, Massachusetts Avenue NW Washington, DC), September 11, 2019.

(٨٠) ينظر في ذلك :

- Bilal Y. Saab, The new containment: changing America's Approach to Middle East Security (Washington, Brent Scowcroft Center on International Security, Atlantic Council, July 2015).

)[81] (Samuel R. Berger, Stephen J. Hadley, James F. Jeffrey, Dennis Ross, and Robert Satloff, Key Elements of a Strategy for the United States in the Middle East, POLICY NOTE 24,(The Washington Institute for Near East Policy,washinghton D.C), 2015,pp3-4.

(٨٢) نشرت «مجموعة عمل استراتيجية الشرق الأوسط»، المنبثقة من المجلس الأطلنطي، تقريرها لعام ٢٠١٦، ضمّنته رؤيتـــها لمستقبل الشرق الأوسط، ولطرائق التعامل الأميركي مع التطورات المتسارعة في المنطقة.

(83) Henelito A. Sevilla, Jr., Re-constructing the Political Mindset of the Persian Gulf, Security International, Journal of West Asian Studies, Vol. 3 No. 1, 2011, p.57.

(٨٤) وهو المبدأ الذي شدد عليه الرئيس أوباما منذ الأيام الأولى لتسنمه سدة الرئاسة.

)[85] (Bilal Y. Saab, After Hub-And-Spoke: US Hegemony In a New Gulf Security Order, (Washington: Atlantic Council, April 2016),pp.6-8.

)86(Seyed Mohsen Mirhosseini*, Elham Rasoulisaniabadi, The Milestones of the Persian Gulf Security Developments, Sociology and Anthropology,Vol. 3, No.2, pp.119-121.

)87 (Mohammed Cherkaoui, Seven Ironies of Reconstructing a New Security Paradigm in the Gulf, Reports , Al Jazeera Centre for Studies,january2020,p.9.

(٨٨) عدنان هيجانة ، الاستراتيجيّة الأمريكيّة تجاه تحدّيات الأمن الاقليمي لدول الجوار الخليجيّ: بين الثابت والمتغيّـــر ، مجلـــة دراسات ، المجلد ٢ ، العدد ١، البحرين ، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة ، ٢٠١٥ ، ص ١٤٧.

(89) Bilal Y. Saab, the New containment, op.cit,p. 14.

) 90(Kenneth M. Pollack, Scecurity in The Persian Gulf: New Frameworks for The Twenty-First Century,(Washinghton D.C., the Saban Center for Middle East Policy at Brookings), Memo Number 24, june 2012, p.2

(91)John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, The Case for Offshore Balancing: A Superior U.S. Grand Strategy, July/August 2016.

(92) Seyed Mohsen Mirhosseiniand Elham Rasoulisaniabadi, The Milestones of the Persian Gulf Security Developments , Sociology and Anthropology , 2015 , vol.3, No.2, p 119.

٩٣() سعيد الحاج ، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا، (واشنطن، مركز إدارك للدراسات والاستشارات)، آذار ٢٠١٦ ، ص ١٣.

(٩٤) ذهب البعض الى وضع البدائل لمثل هكذا خيار من خلال:

- تكريس القوة الذاتية من خلال تسريع خطوات إنشاء الاتحاد الخليجي بكافة مستوياته السياسية والعسكرية والأمنية.
- تعزيز المظلة العربية للأمن الخليجي؛ وذلك نظرًا للارتباط العضوي بين أمن الخليج والأمن العربي من جهة، وأمن الشرق الأوسط من جهة أخرى، حيث سيكون من المتوقع أن تتشاور الولايات المتحدة الأميركية مع القوى الإقليمية المؤثرة في المنطقة قبل أية ترتيبات أمنية مستقبلية في منطقة الخليج، وذلك لاستشفاف رؤى هذه القوى عند صياغة نظام أمني جديد مع إشراكها لهذه القوى بدرجات متفاوتة في هذا النظام الوليد، ويأتي في مقدمة هذه القوى: مصر، بالإضافة إلى تركيا، وإسرائيل، ينظر :

– محمد بدري عيد، التقارب الإيراني–الأميركي وأمن الخليج: التداعيات المحتملة والخيارات المتاحة، تقارير مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٢ تشرين الأول ٢٠١٣.

(٩٥) اشرف محمد الكشك، السياسات الغربية تجاه أمن الخليج العربي، دراسات،(البحرين، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة)، ٢٠١٤،ص ص.٢١–٢٢.

(96) Yin Chengda,The US' Pursuit of Hegemony Has Harmed the Middle East, China Foundation for International Studies, opinions, Oct 09 , 2018.

(٩٧) هناك آراء ترى في ضرورة اللجوء الى القوة الصلبة من جديد لإنجاز اهداف التوجهات الامريكية في المنطقة وعموم العالم ، وللمزيد حول هذا الموضوع ، ينظر :

– إيليوت كوهين ، العصا الغليظة : حدود القوة الناعمة حتمية القوة العسكرية ، ترجمة: فواز زعرور ،(بيروت ، دار الكتاب العربي)،٢٠١٨

(٩٨) عبدالرؤف مصطفى الغنيمي، الناتو العربي: السياقات والتحديات وفرص النجاح،(القاهرة، المركز الدولي للدراسات الإيرانية)، ٢٠١٩، ص.٢.

(1) David B.Des Roches, The middle east strategic Alliances and GCC Military Cooperation; A promise Unfulfilled, in , Khalid Al-Jaber and Dania Thafer (Editors), The Dilemma of Security and Defense in the Gulf Region, (Gulf International Forum,Washinghton D.C),2019,P.106

* في سبعينيات القرن العشرين دخل حلف" شمال الأطلسي "وحلف" وارسو "في عدة منتديات حوار أمنية وإجراءات لبناء الثقة، واتفاقيات (ضبط التسلح) مثل لجنة الأمن والتعاون في أوروبا (ومحادثات تخفيض القوة المتوازنة والمتبادلة ومعاهدة القوة التقليدية في أوروبا، كان الهدف منها التعامل مع كل القضايا الأمنية العديدة في القارة الأوروبية بأسرها. صحيح أن التفاوض حول هذه الاتفاقيات إستغرق أكثر من عقدين من المشاحنات والمحاولات المضنية، ولكنها في النهاية جعلت أوروبا أكثر استقرارًا وأمنًا مما كانت عليه سابقًا وهي الفكرة التي يُراد لها النجاح في المنطقة.

(١٠٠) هنري كيسنجر ، النظام العالمي : تأملات حول طلائع الامم ومسار التاريخ ، ترجمة : فاضل جتكر ، (بـــيروت ، دار الكتاب العربي ، ٢٠١٥)، ص ١٣٠.

)101(The Future of Persian Gulf Security:Alternatives for the 21st Century, Policy Dialogue Brief, (Iowa, The Stanley Foundation),September 20005,p.2.

(102) Bettina Koch and Yannis A. Stivachtis, , Regional Security in the Middle East: Sectors, Variables and Issues

(١٠٣) دافيد شتكر ، التحالف الإفتراضي : السياسة الروسية تجاه سوريا ،(الرياض ، مركز نماء للبحوث والدراسات)، ٢٠١٣ ، ص ٥.

(١٠٤) جاسم محمد حاتم العزاوي ، العلاقات التركية الإيرانية بعد عام ٢٠١١ ، (القاهرة ، المركز الديمقراطي العربي)، ٢٠١٩ ، ص ١٦٠ وما بعدها.

(١٠٥) يحيى بن مفرج الزهراني، مستقبل منظومة أمن الحلفاء: الإتفاقيات،والإتحاد والحلفاء، مجلة رؤية تركية، العدد ١٥، ٢٠١٥، ص. ٤٧.

(106) Bilal Y. Saab and Barry Pavel, Artful Balance: The Future of US Defense Strategy and Force Posture in the Gulf (Washington, DC: Atlantic Council, March 2015),

http://www.atlanticcouncil.org/publications/reports/artful-balance-the-future-of-us defense-strategy-and-force-posture-inthe-gulf.

(١٠٧) سعد عبيد علوان و أحمد عدنان كاظم ، السلوك الستراتيجي الأمريكي وديناميكيات تغيير معادلة التحكم في مستقبل الشرق الأوسط، مجلة قضايا سياسية،(جامعة النهرين،كلية العلوم السياسية)، العدد ٥٩، ٢٠١٩،ص ص ١٤٣-١٤٤.

(١٠٨) محمد أنيس سالم، ترامب وحساب الصفقات في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الإهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد ٢١٥، يناير ٢٠١٩، ص ١٣٤.

(109) Bilal Y. Saab and Barry Pavel, Beyond Camp David: A Gradualist Strategy to Upgrade the US-Gulf Security Partnership, Issue In Focus,(Washington, the Atlantic Council, Brent Scowcroft center on International Security), may 2015,pp.6-8.

(١١٠) ريتشاد هاس ، عالم في حيص بيص : السياسة الخارجية الامريكية وازمة النظام القديم ، تعريب : اسماعيل بهاء الدين سليمان ، (بيروت ، دار الكتاب العربية)، ٢٠١٨، ص ١٠١.

(111) Robert S. Ford , Keeping out of Syria , Foreign Affairs, November-december 2017,p. 35.

(112) James Phillip and Luke Coffey, Next Steps for U.S. Policy in Syria and Iraq, Issue Brief, No.4846,April 26,2018

(١١٣) توماس رايت ، صعود وهبوط نظام القطبية الأحادية، ترجمة : محمد حمدي ، مجلة الثقافة العالمية ، (الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب)، العدد ١٨، كانون الثاني- شباط ٢٠١٦ ، ص ١١٦.

(114) Robert Barron, Trump Policy in the Middle East: Syria, issue brief, (New York , Baker Institute), march 7,2018.

(115) Faysal Itani And Nate Rosenblatt, US Policy in Syria: A Seven-Year Reckoning, Issue Brief, (Washington , Atlantic Council), September 2018,p.14.

(116) Frederic Wehrey, A New U.S. Approach to Gulf Security, (Washington, Carnegie Endowment for International Peace),2016 , p.3.

(117) Anthony H. Cordesman, Changing Security Structure in the Middle East,(Washington, center for strategic and international studies) , 2016, pp 3-5.

(118) Bilal Y. Saab, the New Containment; Changing' Americas Approach To Middle East Security, (Brent Scowcroft Center on International Security, Atlantic Council),2015,p.7.

(119) Richard D. Sokolsky and Eugene B. Rumer, The Role of Outside Powers, in; Richard D. Sokolsky (Ed) , The United States and the Persian Gulf, op.cit,p. 117.